NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

العدد السابع والعشرون - ديسمبر ٢٠١٨

الصحيفة

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

حقوق الإنسان
تفوز بأربعة مناصب قيادية
في منتدى آسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم مؤتمراً دولياً حول قضايا السلام بتونس

حوار مع الدكتورة هند المفتاح

حقوق الإنسان تجري سلسلة من الإجتماعات مع مسؤولين بالأمم المتحدة ومندوبيات الإتحاد الأوروبي

مجلة الصحيفة - العدد السابع والعشرون - ديسمبر ٢٠١٨
ALSAHEEFA MAGAZINE - ISSUE 27 I DEC 2018

الصحيفة

مجلة حقوقية سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

العدد السابع و العشرون – ديسمبر ٢٠١٨

رئيس التحرير
مريم بنت عبد الله العطية

مدير التحرير
جوهرة بنت محمد آل ثاني

هيئة التحرير
عبد الرحمن سليمان الحمادي
وائل عبد الوهاب الدخيلي
جابر صالح دلموك
هبة الشناوي
ضياء الدين عباس

إخراج و تصميم
inside
www.inside.qa

الخط الساخن +٩٧٤٦٦٦٢٦٦٦٣
عنوان المراسلة
المحرر-مجلة الصحيفة ص.ب. ٢٤٢٠٤ الدوحة
+٩٧٤٤٤٤٤٤٠١٣ / +٩٧٤٤٤٠٤٨٨٤٤
البريد الإلكتروني qatarnhrc@qatarnhrc
الموقع الإلكتروني www.nhrc-qa.org

qatarnhrc @qatarnhrc
nhrcqatar qatarnhrc

محتوى العـــدد ٢٧

٨ أخبار الحصار

٣٣ شخصية العدد و الحوار

٤٦ المكتبة القانونية

كلمة العدد	٢
لقاءات	٣
أخبار اللجنة	٥
أخبار الحصار	٨
البيانات	٢٦
الفعاليات	٢٩
مؤتمرات	٣١
شخصية وحوار العدد	٣٣
مقالات	٣٧
الدراسة	٣٩
المكتبة القانونية	٤٦
سؤال العدد	٤٧
منبر توعوي	٤٨
طلب التماس	٥٠

قطر تواجه

انتهاك دول الحصار للحق في التنقل والإقامة

يعتبر الحق في التنقل والإقامة من الحقوق والحريات العامة، ويرتبط بجملة من الحقوق منها الحق في الملكية، الحق في التعليم، الحق في التقاضي، والحق في الصحة، ويقصد به: أن يتمكن الفرد من التنقل في حدود دولته أو خارجها مع حرية العودة إليها دون موانع، وقد شرّعته المواثيق الدولية لحقوق الانسان، حيث نصت المادة (١٣) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان على حق الانسان في التنقل والحركة والمغادرة والعودة من والى بلده، كما ضمن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية هذا الحق في المادتين ١٢ و١٣ منه، من ناحية حرية اختيار مكان الإقامة ومكان التنقل، وحرية مغادرة بلده، مع عدم جواز تقييد هذه الحقوق بأي قيود غير تلك التي يشرعها القانون، على أن تكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد.

أدى الحصار المفروض على قطر منذ يونيو ٢٠١٧ الى وقوع انتهاكات طالت جملة من الحقوق في مقدمتها الحق في التنقل والإقامة والحقوق المرتبطة بهما، مما دفع دولة قطر لاتباع إجراءات لمواجهته داخلياً وخارجياً بعدما رفضت دول الحصار ايقافه. فقامت بإحداث تعديلات على التشريعات وإقرار عدد من القوانين الجديدة، وكان آخرها إصدار المرسومين ٤٠ و٤١ لسنة ٢٠١٨ بانضمام دولة قطر للعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تكون لهما قوة القانون بعد التصديق عليها وفقا للمادة ٦٨ من الدستور، وتشكّل هذه الخطوة نقلة في مجال حقوق الانسان وتطبيقاتها بدولة قطر، ويعزز من مساعيها في مواجهة آثار الحصار على الحقوق والحريات العامة الواردة في العهدين. كما قامت دولة قطر بتعديل بعض أحكام القانون الخاص بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، وإصدار قانون الإقامة الدائمة، وقانون تنظيم اللجوء السياسي، مما يعزز من موقفها أمام شركاءها الإقليميين والدوليين، ويرفع مكانتها اقليمياً.

ولمواجهة الحصار على الصعيد الخارجي، توجهت دولة قطر للمجتمع الدولي من خلال مؤسساتها، وشمل ذلك حكومات بعض الدول، والمنظمات الدولية والأمم المتحدة والمؤسسات الاكاديمية وغيرها، وتوّجت هذه المساعي برفع دعوى ضد الإمارات في محكمة العدل الدولية في يونيو ٢٠١٨، رداً على استمرار إجراءاتها العنصرية بحق المواطنين القطريين المقيمين على أراضيها، وانتهاك حقهم في التنقل والإقامة والحقوق المنبثقة عن هذين الحقين، في انتهاك صارخ للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥ التي صادقت عليها، وخصوصا المادة (٢٢) منها، وشملت إجراءات الامارات ضمن الدعوى المرفوعة انتهاكات ضد القطريين بناء على جنسيتهم، بإبعادهم ومنعهم من السفر عبر الإمارات، ومنع مواطني قطر من ممارسة حقهم في التعبير والاعتراض على الإجراءات المتخذة ضد بلادهم، وحرمان الطلبة القطريين من إكمال تعليمهم أو الحصول على وثائق لاستكمال دراستهم خارج الامارات. وأصدرت محكمة العدل الدولية قرارا مؤقتا يلزم الامارات بلم شمل العائلات القطرية التي تأثرت بالقرارات، ويقضي بمنح الفرصة للطلاب القطريين لاستكمال دراستهم في الامارات، أو الحصول على سجلاتهم الدراسية في حال رغبوا بإكمال دراستهم في الخارج، والسماح للقطريين المتضررين من الحصار بالتقاضي في المحاكم الإماراتية. ويشكل هذه القرار انتصاراً لضحايا الحصار، ويبرهن عدم شرعية ما خلفه من إجراءات تعسفية طالت حقوق المدنيين التي كفلتها التشريعات والقوانين الدولية، ويساهم في ردع دول الحصار عن الاستمرار بإجراءاتها التعسفية، ويعزز من مساعي الحكومة القطرية في تعليق وإلغاء الإجراءات التمييزية ضد شعبها وتعويض المتضررين، ويدفعها لإيجاد مسالك قانونية أخرى لإدانة السعودية والبحرين أمام المحاكم الدولية.

مريم بنت عبد الله العطية
رئيس التحرير

د. المري يجتمع مع السفير الإيطالي

الدوحة ٢٥ مارس ٢٠١٨

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقر اللجنة مع سعادة الدكتور/ باسكوالي سالزانو، سفير جمهورية إيطاليا لدى دولة قطر. وبحث الجانبان سبل التعاون المشترك وتبادل ونقل الخبرات والتجارب في القضايا الحقوقية.

بحضور سفير إيطاليا بالدولة.. د. المري يجتمع مع المستشار الخاص لرئيس الوزراء الإيطالي

٨ أبريل, ٢٠١٨

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة بسعادة السيد/ فرانكو باسانيني، الوزير السابق في الإدارة العامة والشؤون الإقليمية، المستشار الخاص لرئيس الوزراء الإيطالي. بحضور سفير إيطاليا لدى الدولة، سعادة السيد/ باسكال سالزانو والسيدة/ ليندا لانزيلوتا، نائبة الرئيس السابقة لمجلس الشيوخ الإيطالي. وبحث الجانبان سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتفعيل آليات يبادل الخبرات والتجارب في قضايا حقوق الإنسان.

د. المري يجتمع مع سفيرة الإكوادور

١٧ أبريل ٢٠١٨

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة مع سعادة السيدة/ إيفون عبد الباقي سفيرة الإكوادور لدى الدولة. وبحث الجانبان سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتفعيل آليات التواصل لتبادل الخبرات والتجارب في قضايا حقوق الإنسان.

د. المري يجتمع مع القائم بالأعمال الأمريكي

١٦ سبتمبر ٢٠١٨

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة بسعادة السيد/ وليام جرانت رئيس البعثة، القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالدوحة. وتناول اللقاء سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتبادل الخبرات والتجارب في المجال الحقوقي.

د. المري يجتمع مع عضو البرلمان الألماني

٣ سبتمبر ٢٠١٨

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة مع سعادة السيد/ رودريش كيزيقيتر، عضو البرلمان الألماني؛ رئيس حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي باللجنة البرلمانية للشئون الخارجية. وبحث الجانبان سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتبادل الخبرات والتجارب في الجانب الحقوقي.

اتفاقية تعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

دولة قطر
وزارة الداخلية
www.moi.gov.qa

١٨ مارس ٢٠١٨

وقّعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اتفاقية تعاون مع إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية بهدف تعزيز آفاق التعاون وتبادل المعلومات في مجال رصد شكاوى الجمهور ومعالجتها. ووقع الاتفاقية سعادة الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وسعادة العميد عبد الله صقر المهندي، مدير إدارة شؤون حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، في حفل بمقر اللجنة، بحضور عدد من المسؤولين من كلا الطرفين.

وتعكس الاتفاقية أهميتها من منطلق المحاور التي تضمنتها، والتي تتضمن تبادل الإصدارات والخبرات، ومعالجة الشكاوى والتماسات الجمهور، والتعاون في مجال الإنتاج المعرفي وبناء القدرات، وموائمة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

على هامش المؤتمر الدولي حول العدالة
وزير العدل المغربي يستقبل د. المري

مراكش: ٣ ابريل ٢٠١٨م

استقبل معالي السيد/ محمد أوجار وزير العدل في المملكة المغربية سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وبحث الجانبان سبل التعاون المشترك وتبادل الخبرات والتجارب في القضايا ذات الشأن الحقوقي، وجاء ذلك على هامش مشاركة اللجنة بأعمال المؤتمر الدولي حول «استقلال السلطة القضائية بين ضمان حقوق

المتقاضين واحترام قواعد سير العدالة»، الذي نظمته وزارة العدل المغربية والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وذلك بالعاصمة مراكش في الفترة من ٢ إلى ٤ أبريل الجاري.

وجاءت دعوة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقديراً لجهودها الإقليمية والدولية في نشر وإرساء الثقافة الحقوقية وتحقيق أفضل الممارسات في هذا الشأن من خلال المؤتمرات الدولية التي تنظمها بالدوحة لمناقشة أهم قضايا حقوق الإنسان المنطقة العربية والشرق الأوسط. وقد شارك في المؤتمر الدولي أكثر من ٤٠ وزير عدل من مختلف دول العالم بالإضافة إلى رؤساء مجالس عليا للقضاء ورؤساء نيابات عامة، إضافة إلى منظمات وهيئات حقوقية ومهنية وخبراء وأكاديميين.

د. المري يجتمع مع وفد البرلمان الإسباني

٢ مايو ٢٠١٨

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة مع وفد البرلمان الإسباني برئاسة السيد/ مانويل غيير مو ألتابا رئيس لجنة العدل بمجلس الشيوخ الإسباني. وبحث القاء سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك، واليات تفعيل وتبادل الخبرات والتجارب في قضايا حقوق الإنسان المختلفة.

(حقوق الإنسان) تطلق «كتاب الجيب للعامل» بنسخته الجديدة

٥ مايو ٢٠١٨

أطلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كتاب «الجيب للعامل» في نسخته الخامسة، والذي جاء في إطار اختصاصاتها في نشر الوعي الحقوقي والتثقيف، ويعد هذا الكتيب من أهم إصدارات اللجنة في توعية العمال بحقوقهم وواجباتهم وقد صدر للمرة الأولى في العام ٢٠٠٩ بسبعة لغات، العربية والإنكليزية والنيبالية والفلبينية والإندونيسية ولغة الأوردو والتاميل، وأعادت اللجنة طباعته واضيفت لغات هندية جديدة كلغة المالايالامية، ولغتين من أفريقيا هما اللغة السواحلية واللغة النيجيرية الكونغولية، إضافة إلى اللغة البنغلادشية، ليصل عدد لغات الكتيب إلى ١١ لغة متداولة على نطاق واسع بين عمال وموظفي دولة قطر الوافدين. ووزعت منه آلاف النسخ داخل وخارج دولة قطر، وكان له صدى جيد على المستوى الوطني والاقليمي والدولي. وشملت النسخة الجديدة التشريعات الجديدة كقانون المستخدمين في المنازل، وتعديلات قانون العمل، وقانون الإقامة وما احتواه من تطبيقات وآليات حديثة، في ثلاثة عشر فصلاً، يُسهل البحث عن المعلومات بعيداً عن المصطلحات القانونية الجامدة، بهدف الوصول إلى جميع الفئات باختلاف مستوياتهم العلمية والثقافية، وقد استُعملت في صياغة هذا الكتيب لغة المخاطبة المباشرة للفئة المستهدفة من خلال وضع الإجابات على الأسئلة الأكثر تكراراً وشيوعاً والتي وردت للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتوخيّ الاختصار والوضوح في شرح الحقوق والواجبات والتوجيه لكيفية الاستفادة من النظام القانوني، وسبل الانتصاف المتاحة لتلك الفئات.

حققت انتصاراً واسعاً ونالت الاجتماع السنوي بهونج كون

«حقوق الإنسان» تفوز بأربع مناصب قيادية في التحالف العالمي ومنتدى الآسيا باسيفيك

الدوحة: ١٩ سبتمبر ٢٠١٨

الدوحة:

حقّقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر انتصارا تاريخيا واسعا، بانتزاعها ثقة منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة آسيا والباسفيك (APF)، التي قررت بالإجماع، التصويت بمنح ثقتها واختيارها اللجنة الوطنية لتولي أربع مناصب قيادية في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى الآسيا باسفيك، منها ثلاث مناصب قيادية فاز بها سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنصب رابع للدكتور محمد بن سيف الكواري، عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. إنجاز تاريخي آخر في مسيرة اللجنة

إجماع المصوتين في ج

الوطنية لحقوق الإنسان كان الاجتماع السنوي الـ ٢٣ لمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة آسيا والباسفيك الذي احتضنته مدينة هونج كونج الصينية، يومي ١٨ و١٩ سبتمبر الجاري، حدثا تاريخياً مميّزاً، وحافلاً بإنجازات جديدة تضاف لسجل الاستحقاقات والتتويجات التي نالتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لحد الآن، اعترافاً بإنجازاتها وجهودها في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان في قطر، والمنطقة، والعالم.

وشاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، في الاجتماع السنوي لمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمنطقة آسيا والباسفيك (APF) التي تعدّ الشبكة الإقليمية المعترف بها دولياً، والتي تضم في عضويتها ٢٥ مؤسسة وطنية في القارة الآسيوية ومنطقة المحيط الهادئ، منها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر. إلى جانب حضور مؤسسات أخرى لحقوق الإنسان للاجتماع السنوي في هونج كونج.

وقدم أعضاء المنتدى خلال الاجتماع السنوي نظرة عامة عن أنشطتهم وأولوياتهم الحالية، قبل أن يشهد الاجتماع حواراً مفتوحاً مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة، بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وإثر ذلك، فُتح المجال لإجراء الانتخابات للجنة الحكماء الجديدة المكونة من خمسة أعضاء، بالإضافة إلى عدد من المناصب لتمثيل منطقة آسيا والباسفيك في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

انتخاب اللجنة الوطنية لتولي ٤ مناصب قيادية وجاء الإعلان عن نتائج الانتخابات، ليعكس فوزاً عريضاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، بانتزاعها ثقة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة آسيا والباسفيك التي قررت التصويت بالإجماع لاختيار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتولي أربعة من أهم المناصب القيادية في التحالف العالمي لمؤسسات حقوق الإنسان، ومنتدى آسيا والباسفيك.

وبموجب نتائج الانتخابات، فقد صوّت أعضاء المنتدى بالإجماع لمنح ثقتهم لسعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتولي منصب نائب رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنصب سكرتير التحالف العالمي، وعضو المكتب التنفيذي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

كما اختار أعضاء المنتدى بالإجماع التصويت للدكتور محمد بن سيف الكواري، عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، لتولي منصب عضو مجلس الحكماء لمنتدى آسيا والباسفيك.

ولقي الفوز التاريخي والواسع للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إشادة واسعة من الدول الأعضاء، الذين هنأوا سعادة الدكتور علي بن صميخ المري على الثقة التي نالتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، مؤكدين أنها استحقت الفوز بالمناصب الريادية الأربعة عن جدارة واستحقاق، بالنظر لرصيد إنجازاتها وإسهاماتها في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان في قطر والمنطقة، وجهودها وتحركاتها الدولية لمواجهة الحصار المفروض على قطر، بما يمثّله من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان.

مسيرة من الاستحقاقات

يأتي الفوز التاريخي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأهم المناصب القيادية في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي يضم أكثر من ١١٠ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان عبر العالم، ليعكس المكانة الدولية والتقدير الذي تحظى به اللجنة الوطنية برئاسة سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، وعرفاناً بجهودها وإسهاماتها في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان وطنيا وإقليميا ودوليا، حيث أصبحت اللجنة الوطنية أنموذجاً يحتذى به لمؤسسات حقوق الإنسان في المنطقة والعالم.

كما يأتي الانتصار الجديد، تتويجاً لجهود اللجنة الوطنية وتحركاتها الحثيثة عبر أكثر من ٤٠ دولة في العالم، ولقاءاتها بأكبر المنظمات الدولية والحقوقية، للدفاع عن حقوق ضحايا الحصار الجائر المفروض على قطر منذ الخامس من يونيو ٢٠١٧.

التتويج ليس سابقة في تاريخ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

لا يعدّ تتويج اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بثقة منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة آسيا والباسفيك لتولي أربعة من أهم المناصب القيادية في التحالف العالمي لحقوق الإنسان والمنتدى الآسيوي، سابقة في تاريخ إنجازات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي سبق لها انتزاع استحقاقات كثيرة.

وتعدّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، الوحيدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، الحاصلة على التصنيف (A) من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بعد عملية اعتماد صارمة، تحت إشراف مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، كأمانة عامة للجنة الاعتماد. ويمنح التصنيف (A) فقط للمؤسسات الوطنية التي تمتثل امتثالًا تامًا للمبادئ المتعلقة بأداء وتصنيف المؤسسات الوطنية، والمعروفة باسم «مبادئ باريس».

وقد حظيت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مجدداً بثقة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي رفضت في وقت سابق شكاوى تقدمت بها دول الحصار، لمحاولة إلغاء حصول اللجنة الوطنية على التصنيف (A)، ومحاولة التشكيك في مصداقيتها ونزاهتها.

وبدوره، أكد منتدى آسيا والباسفيك للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تضامنه مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، وثمّن قرار لجنة الإعتماد الدولية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية، برفض شكاوى دول الحصار. ونوهت رئاسة المنتدى في خطاب رسمي بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هي المعترف بها دوليًا من قبل الأمم المتحدة، بوصفها مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر.

وعرفانا بجهودها وتحركاتها المحلية والدولية للدفاع عن ضحايا الحصار المفروض على قطر، نالت اللجنة الوطنية برئاسة سعادة الدكتور علي بن صميخ المري في وقت سابق، ثقة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بعد حصولها على خطاب موقع باسم كافة الدول الأعضاء في التحالف العالمي لتأكيد دعم اللجنة الوطنية، وحثّها على مواصلة جهودها وتحركاتها للدفاع عن ضحايا انتهاكات دول الحصار.

وخلال أزيد من عام منذ بدء الحصار، حظيت تحركات وجهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتقدير المجتمع الدولي، وفي مقدمته منظمة الأمم المتحدة التي ثمّنت في تقريرها الرسمي جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وأكدت مصداقية تقاريرها التي نشرتها بشأن انتهاكات دول الحصار.

كما نجحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بفضل مصداقيتها ومهنيتها، في حسم المعركة الحقوقية في المنابر الدولية، وإنصاف الضحايا أخلاقيا وقانونياً، وجعلت من معاناتهم قضية رأي عام دولي. كما ساهمت في ضرب كافة محاولات دول الحصار في عزل دولة قطر، عبر تنظيم مؤتمر دولي استقطب أكثر من ٢٥٠ منظمة دولية ونقابات صحافية، إلى جانب عشرات المنظمات الحقوقية الدولية، والشخصيات البرلمانية التي زارت قطر، وأشادت بنجاح اللجنة الوطنية في الدفاع عن حقوق الإنسان محلياً وإقليمياً ودولياً.

حقوق الانسان تجري سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولين بالأمم المتحدة ومندوبيات الاتحاد الاوروبي

نيويورك:١٦ مارس ٢٠١٨

بهدف عرض اخر تقارير اللجنة المتعلقة بالحصار ومستجداته، أجرى سعادة الدكتور علي المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان سلسلة من اللقاءات المكثفة بنيويورك، والتي شملت سعادة السيدة/ أورسولا مولر مساعد الامين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية، وسعادة السيد/ خاو بيدرو فالي رئيس البعثة الدائمة للاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة وكبار المسؤولين بمنظمة هيومن رايتس ووتش، الى جانب وممثلين لعدد من مندوبيات الدول الاوروبية. وقدم سعادته خلال الجولات تفاصيل عن تحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سواء على مستوى الامم المتحدة وآلياتها أو أمام الوكالات الدولية المتخصصة، وأطلعهم على ما رصدته اللجنة من خطابات مزيفة ضد المنظمات الإنسانية في قطر. داعياً في الوقت نفسه إلى تفعيل سبل التعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة لإعطاء العمل الإنساني بعداً حقوقياً في مجال حقوق الإنسان، وضرورة اتخاذ مواقف أكثر صرامة من انتهاكات دول الحصار لمبادئ حقوق الإنسان، وتدوين تداعيات الحصار في تقريرها السنوي الذي سيستعرضه للأمين العام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وطالب ممثلي المندوبيات بمخاطبة دولهم بضرورة وضع الملف الإنساني كأولوية في كافة مراحل تسويات الأزمة، وعدم استثناءه من أية مفاوضات متعلقة بهذا الصدد.

(حقوق الانسان) تستضيف مؤتمراً صحفياً لرئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي

الدوحة: ٨ ابريل ٢٠١٨ م

بعد سلسلة لقاءات أجراها مع عدد من ضحايا الحصار المفروض على قطر وممثلي الجاليات منذ الخامس من يونيو ٢٠١٧، إلى جانب محادثاته مع معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس الوزراء وزير الداخلية القطري، واجتماعه مع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومسؤولين بعدد من الوزارات والهيئات الأخرى، استضافت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤتمراً صحفياً للسيد/ انطونيو بانزيري رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي، والذي أكد التزامه بطرح قضية الانتهاكات الناجمة عن الحصار المفروض على قطر أمام البرلمان الأوروبي، وعقد جلسة استماع للدكتور المري أمام البرلمان الأوروبي، لافتاً إلى أن آثار الحصار مدمرة ولا يمكن القبول بها، كما وأشاد بانزيري بالخطوات التي حققتها قطر في مجال حماية حقوق الإنسان، داعيا إلى الاستمرار فيها، مؤكداً في الوقت نفسه اتفاقه مع سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على عقد اتفاقية تشاورية لتبادل المعلومات والبيانات.

لمتابعة مستجدات الحصار المفروض على قطر: (حقوق الانسان) تجري عدة اجتماعات في جنيف

جنيف: ١٢ أبريل٢٠١٨

في إطار متابعة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للقضايا المرفوعة حول انتهاكات الحصار على قطر لدى الآليات الدولية، والدفع للإسراع لتحديد مسؤوليات جبر الضرر، اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف مع السيد/ محمد النسور، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، واجتمع أيضا مع السيدة/ باترين بابلن رئيسة لجنة الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان، والسيد/ جاكوب شنايدر رئيس لجنة سيداو المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. حيث شرح د. المري خلال اجتماعاته تطورات الحصار المفروض على قطر بعد مرور أكثر من ٣٠٠ يوم، مشيداً بالجهود التي تقوم بها آليات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لإنصاف الضحايا، بناء على التقارير التي تسلمتها من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ودعا سعادته لجنة سيداو إلى التحرك العاجل لحماية الأسر الخليجية حيث تعتبر المرأة عماد هذه الأسر، والعمل على رفع العنف الذي تتعرض له منذ أكثر ٣٠٠ يوماً، وذلك وفق صلاحياتها الإشرافية على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

يذكر أن سعادة الدكتور علي بن صميخ عقد اجتماعات مع عدد من ممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدين في الأمم المتحدة، لتزويدهم بآخر المستجدات لانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الحصار على دولة قطر إلى جانب متابعة الملفات التي سلمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية للجان الأمم المتحدة والمقررين الخواص، والتي تتضمن انتهاكات موثقة منذ بداء الحصار في الخامس من يونيو ٢٠١٧، ومعرفة مصير تلك الملفات.

(حقوق الانسان) تطالب مجلس حقوق الانسان بتحرك عاجل لإنهاء انتهاكات الحصار على قطر

١١ أبريل ٢٠١٨

طالب سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، سعادة السيد/ فيجوسلاف سوك رئيس مجلس حقوق الإنسان بضرورة التدخل العاجل للمجلس لإنهاء انتهاكات الحصار على دولة قطر، والعمل على تفعيل سبل تعويض المتضررين عن الحصار وجبر الضرر عنهم.

جاء ذلك خلال اجتماع سعادته في قصر الأمم المتحدة بجنيف مع السيد سوك، وبحث الجانبان تداعيات الأزمة الخليجية على حقوق الإنسان، حيث قدم د. المري شرحاً حول آخر مستجدات انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة جراء الحصار. وأكد المري خلال الاجتماع أن كافة البعثات والمنظمات الدولية والمسؤولين الدوليين في مجال حقوق الإنسان، والجهات التي وقفت على تلك الانتهاكات أجرت مقابلات مباشرة مع ضحايا الحصار، وأكدت بما لا يدع مجالاً للشك على أن الإجراءات التعسفية أحادية الجانب التي تمارسها دول الحصار، أثرت بشكل مباشر على حقوق مواطني دولة قطر والمقيمين على أرضها ومواطني دول مجلس التعاون.

وأبدى المري استعداد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للتعاون مع مجلس حقوق الإنسان في كل ما من شأنه يحفظ كرامة الإنسان والمساهمة في وضع المجلس على حقيقة تأثير الأزمة الخليجية على حياة الناس في المنطقة بالتقارير والشهادات الموثقة لديها منذ بداية الحصار على قطر.

اجتماعات مكثفة لرئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالبرلمان والاتحاد الأوروبي

بروكسل: ٢٥ أبريل ٢٠١٨

عقد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر سلسلة اجتماعات مهمة مع مسؤولين في البرلمان والاتحاد الأوروبي؛ عشية أول جلسة استماع رسمية مرتقبة بالبرلمان الأوروبي، تحدث فيها سعادته عن تداعيات الحصار المفروض على قطر؛ بحضور أعضاء اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان، وعدد من اللجان الأخرى بالبرلمان، ولفيف من رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الاتحاد الأوروبي، وجرى توقيع اتفاقية

تشاورية لتبادل الخبرات والاستشارات ما بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي.

وبدأ سعادته الزيارة بعقد سلسلة اجتماعات مع مساعدين للسيدة فيدريكا موغريني الممثلة العليا للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، حيث التقى كلاً من غابرييل فيسنتيني، مسؤول الاتصال للسيدة فيدريكا موغريني الممثلة العليا للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي للعلاقات مع البرلمان). كما تباحث مع السيّد يترو دوتشي رئيس وحدة دعم الديمقراطية (DEG)، والسيدة روزاماريا جيلي المسؤولة عن دول مجلس التعاون الخليجي لخدمة العمل الخارجي الأوروبية (EEAS)، كما التقى السيد سلفاتور تشيكو، نائب رئيس وفد شبه الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي. وقدم سعادته خلال الاجتماعات نبذةً عن تداعيات الحصار المفروض على قطر، واحصائيات بالانتهاكات، الى جانب الجهود التي بذلتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ اليوم الأول للأزمة، للدفاع عن حقوق المتضررين.

د. المري يجتمع مع جمعية الصداقة القطرية الأوروبية

الدوحة: ٢٢ أبريل ٢٠١٨م

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقر اللجنة بوفد جمعية الصداقة القطرية الأوربية برئاسة سعادة السيدة / رامونا مانيسكو رئيسة الجمعية.

واستعرض د. المري خلال الاجتماع تعريفاً شاملاً حول اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ونشأتها واختصاصاتها وأساليب عملها. كما تناول شرحاً حول التطورات التشريعية في دولة قطر وخاصة فيما يتعلق بتعزيز حماية حقوق العمال إلى جانب دور اللجنة الوطنية في رصد وتوثيق الانتهاكات الناجمة جراء الحصار على دولة قطر، وكشفها لدى الآليات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وتجاوب المنظمات والبعثات الدولية بما فيها بعثة الأمم المتحدة وما وقفت عليه من انتهاكات على أرض الواقع.

وزود د. المري وفد الصداقة القطرية الأوروبية بآخر التقارير والاحصائيات المتعلقة بانتهاكات الحصار على قطر منذ بدايته.

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان يشارك في جلسة استماع بالبرلمان الأوروبي

بروكسل: ٢٨ أبريل ٢٠١٨

دعا سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر نواب البرلمان الأوروبي إلى اتخاذ آليات وإجراءات عاجلة وفعالة لإنهاء معاناة المتضررين من الحصار المفروض على قطر، من قبيل إصدار توصية بشأن التداعيات الخطيرة للحصار على حقوق الإنسان، وإيفاد لجنة برلمانية لتقصي الآثار السلبية للأزمة، وتضمين التقرير السنوي للبرلمان الأوروبي حول أوضاع حقوق الإنسان لمسألة تداعيات الحصار؛ آملاً بأن تكون الانتهاكات المترتبة عن حصار قطر ضمن أولوية قضايا حقوق الإنسان المطروحة للنقاش على طاولة البرلمان الأوروبي خلال الفترة المقبلة.

وجاء ذلك خلال جلسة استماع بالبرلمان الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل، حثّ فيها سعادته مبعوث الاتحاد الأوروبي على زيارة قطر ودول الحصار في آن واحد، للوقوف عن قرب على انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها دول الحصار.

وعرض د. المري خلال الجلسة حصيلة إنجازات اللجنة الوطنية لحقوق الانسان منذ تأسيسها، ودورها في مواجهة الحصار، وقدم شرحا مدعما بالإحصائيات حول تداعيات الحصار المفروض على قطر بعد مرور عام عليه، الى جانب تجاهل دول الحصار للنداءات الدولية والمحلية لوقفه، وطعنها في مصداقية التقارير الصادرة عن هذه المنظمات، كما شرح سعادته العراقيل التي تضعها السعودية أمام الحق في أداء الشعائر الدينية، وأبدى تمسك اللجنة بالحوار مع نظيراتها في دول الحصار لإيجاد مخرج للأزمة.

وتعكس دعوة البرلمان الأوروبي لرئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة في جلسة استماع علنية، استيعاب البرلمان لحجم معاناة الضحايا جراء الحصار الجائر، ونجاح اللجنة في إقناع الرأي العام الدولي بمصداقية تقاريرها التي رصدت الانتهاكات منذ أول يوم للحصار، ما جعلها محطّ اهتمام المجتمع الدولي بدءا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، مرورا بالكونجرس الأميركي، والبرلمان الأوروبي والبريطاني والفرنسي، وكبرى المنظمات الحقوقية الدولية؛ الأمر يعكس نجاح اللجنة التي انتهجت دبلوماسية حقوقية قائمة على الحجة والإقناع.

اتفاقية تشاورية لتبادل الخبرات والاستشارات بين اللجنة الوطنية والبرلمان الأوروبي

بروكسل: ٢٨ أبريل ٢٠١٨

وقّعت اللّجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر اتفاقية تشاورية لتبادل الخبرات والاستشارات مع البرلمان الأوروبي، هي الأولى من نوعها مع مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان خليجياً وعربياً، مما يعكس المصداقية التي تحظى بها اللجنة على المستوى العالمي، وجرى توقيع الاتفاقية بمقر البرلمان الأوروبي، على هامش جلسة الاستماع التي خصصتها اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان، بحضور بارز لنواب بالبرلمان الأوروبي. ووقع الاتفاقية سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والسيد السيد أنطونيو بانزيري، رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي.

وتعتبر الاتفاقية الموقعة من أهم الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ ومتابعة التطورات الحاصلة في حقوق الإنسان في قطر. وتمهد لتعاون وثيق بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي للقيام بالعديد من البرامج المشتركة في مجالات حقوق الإنسان. كما ستتيح للبرلمان الأوروبي التعرف والاطلاع باستمرار على تداعيات الحصار، وبحث كيفية معالجة تلك الانتهاكات.

مؤتمر صحفي لـ (حقوق الانسان) بمناسبة مرور عام على الحصار المفروض على قطر

الدوحة: ٥ يونيو ٢٠١٨

بمناسبة مرور عام على الحصار المفروض على قطر، عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان مؤتمرا صحفيا في مقرها، حيث عرض سعادة الدكتور علي بن صميخ المري آخر مستجدات الحصار، وتناول المؤتمر عددا من الموضوعات المتعلقة بهذا الشأن، وأهمها دور اللجنة في مواجهة الحصار، حيث اتبعت خمسة مسارات قانونية لمواجهة الحصار هي: مسار المنظمات الدولية حيث خاطبت ٤٥٠ منظمة دولية وجعل قضية الحصار من قضايا الرأي العام الدولي لدى الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان والحكومات مما ساهم في جعل الحصار محط ادانة دولية، مسار الإجراءات الخاصة التي تتمثل في رفع كل الحالات والشكاوى التي تلقتها اللجنة للمقررين الخواص في الأمم المتحدة كلا حسب تخصصه، مسار الإجراءات شبه القضائية من خلال اللجوء الى الشكاوى امام اللجان التعاقدية في الأمم المتحدة بالتعاون مع بعض المنظمات المعنية، ومسار الإجراءات القضائية أمام القضاء الوطني القطري، وقضاء دول الحصار والقضاء الدولي والذي يتطلب وقتا طويلا، خصوصا وان دول الحصار أغلقت كافة سبل التقاضي للقطريين أمام محاكمها، ومسار التحكيم الدولي، كما تطرق سعادته للحديث عن جهود قطر في تعزيز حقوق الانسان بعد الحصار.

خلال سلسلة من الاجتماعات بجنيف .... د. المري يسلم المفوض السامي لحقوق الإنسان تقرير (عام من انتهاكات الحصار)

جنيف:١٨-١٩ يونيو ٢٠١٨م

دعا سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان؛ منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وبرلمانات العالم إلى الإسراع في الإجراءات الخاصة بالمحاسبة والمساءلة فيما يتعلق بالانتهاكات الإنسانية التي طالت الشعوب الخليجية من قبل التي دول الحصار، كما طالب بتعجيل عملية إنصاف ضحايا الحصار على قطر خاصة في ظل توجه دولة قطر باتخاذ إجراءات قانونية ضد دولة الإمارات العربية المتحدة أمام محكمة العدل بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان بحق دولة قطر ومواطنيها، مطالبة محكمة العدل الدولية بضرورة فرض امتثال الإمارات لالتزاماتها بموجب القوانين الدولية، واتخاذ إجراء فوري لحماية القطريين من أي ضرر مستقبلي لا يمكن إصلاحه.

جاء ذلك عقب سلسلة من اللقاءات أجراها سعادته في جولته التي استمرت ليومين، الأول بجنيف؛ التقى فيه سمو الأمير زيد بن رعد المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وسعادة السيدة/ بياتريس تشامورو رئيسة الإجراءات الخاصة، وسعادة السيد/ فالنتن زيل ويجر سفير السويسري بالأمم المتحدة، وسعادة السيد/ كارل هاليقارد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالأمم المتحدة.

واستعرض د. المري خلال اجتماعاته آخر مستجدات الحصار على دولة قطر وتداعياته على حقوق الإنسان. واصفاً في الوقت نفسه خطوة دولة قطر لمقاضاة الإمارات بالهامة والعملية للإسراع برفع الغبن عن ضحايا الحصار من مواطنين ومقيمين بدولة قطر، وقام بتسليم المفوض السامي لحقوق الإنسان تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الذي رصدت ووثقت فيه انتهاكات عام من الحصار.

خلال مؤتمر صحفي بمقر الأمم المتحدة بجنيف .. د. المري: نطالب مجلس حقوق الإنسان بتعليق عضوية السعودية والإمارات لانتهاكاتهما الممنهجة ضد الشعب القطري

جنيف: ٢٢ يونيو ٢٠١٨م

طالب سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتعليق عضوية كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في المجلس نظرا للانتهاكات الجسيمة والممنهجة ضد الشعب القطري. بينما دعا الحكومة القطرية إلى اللجوء الى مجلس الأمن لتحديد مسؤولية دول الحصار في الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها دول الحصار ضد قطر، والتي ترقى إلى جريمة العدوان والحرب الاقتصادية والعقوبة الجماعية ضد الشعب القطري، وجاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده سعادته في مقر الأمم المتحدة بجنيف واستعرض فيه حصيلة الانتهاكات بعد عام على حصار قطر، وطالب فيه مجلس حقوق الإنسان بإصدار قرار ضد انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة على الحصار، والأخذ بعين الاعتبار النداءات والتقارير الصادرة عن المقررين الخواص، وتقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ودعا المجلس بمطالبة المقررين الخواص بمزيد من التحرك وزيارات الميدانية لدولة قطر ودول الحصار للوقوف على الانتهاكات ولقاء الضحايا، وتقديم تقارير عن حالة الانتهاكات الى مجلس حقوق الإنسان. فيما رحب بالشكوى التي تقدمت بها دولة قطر أمام اللجنة المعنية بمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري وأمام محكمة العدل الدولية من أجل تحديد المسؤولية الدولية للإمارات العربية المتحدة وتعويض الضحايا وفقاً للمادة ٢٢ من اتفاقية منع كافة أشكال التميز العنصري. كما طالب الحكومة القطرية بضرورة التعاقد مع مركز دولي للطب والدعم النفسي لتقييم حجم الأضرار النفسية لضحايا الانتهاكات الناجمة على الحصار خاصة على الأسر المشتتة والطلبة والمعتمرين والحجاج الذين منعوا من أداء المشاعر الدينية، وذلك بهدف تحضيرها في ملفات قانونية التي سوف تعرض امام المحاكم والمنظمات الدولية.

د. المري يلتقي بمسؤولين في الاتحاد الأوروبي

بروكسل: ٢٣ يونيو ٢٠١٨

طالب سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات قوية وخطوات عملية وسريعة بما ينسجم والمبادئ التي تأسست على ضوئها، لإدانة الانتهاكات التي تطال آلاف العائلات الخليجية جراء الحصار المفروض على قطر، أسوة بموقف البرلمان الأوروبي الذي حمّل تلك الدول مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان التي تطال آلاف الأسر في قطر ودول الخليج منذ أكثر من عام.

وجاء ذلك خلال لقائه بالعاصمة البلجيكية بروكسل مع السيد سترافروس لامبرنيديس، ممثل الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، قدم المري فيه نسخة من التقرير الخامس الذي أعدته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بعد مرور عام على حصار قطر. ودعا استرافورس لزيارة دولة قطر وبقية الدول أطراف الأزمة، وذلك للعمل على معالجة الانتهاكات الإنسانية الناجمة عن الحصار على قطر.

مشيراً ألي أن زيارة ممثل الاتحاد الأوروبي للوقوف على تداعيات الحصار وآثاره على شعوب منطقة الخليج ستلعب دوراً اساسياً وتعتبر مساهمة كبيره لحل الأزمة الإنسانية.

وخلال اجتماعه مع تشيارا أدامو، رئيسة وحدة المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي بقسم التعاون الدولي والتنمية بالاتحاد الأوروبي، استعرض سعادته سبل الشراكة بين ادارتها واللجنة الوطنية لحقوق الانسان، وأشار الى أن آلاف الأطفال القطريين والإماراتيين والسعوديين والبحرينيين حرموا من آبائهم وأمهاتهم، وتم منعهم من السفر مع أوليائهم بسبب حيازة هؤلاء الأطفال أو الأب أو الأم للجنسية القطرية.

د. المري يجتمع مع رئيس البرلمان الأوروبي في بروكسل

بروكسل : ٢٧ يونيو ٢٠١٨

في لقاء أول من نوعهن اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان مع السيد أنطونيو تاياني، رئيس البرلمان الأوروبي، وجاء اللقاء تتويجا لسلسلة اللقاءات الهامة التي عقدها سعادته مع عدد من المسؤولين في البرلمان الأوروبي، بالعاصمة البلجيكية بروكسل، وسلّم فيه نسخة من تقرير «عام على حصار قطر»، الذي يوثّق لكافة الانتهاكات التي تورطت فيها دول الحصار في حق الشعب القطري والمقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي.، وكافة التحركات والجهود التي قامت بها اللجنة الوطنية داخل وخارج قطر لوقف تلك الانتهاكات، وأشاد سعادته بالمواقف الإيجابية للاتحاد والبرلمان الأوروبيين.

وقدم رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نقاشه مع رئيس البرلمان الأوروبي خلفية عن كافة القضايا المطروحة في المحافل الحقوقية الدولية لوقف الانتهاكات الناجمة عن حصار قطر، وأبعاد الشكوى المقدمة من دولة قطر أمام محكمة العدل الدولية ضد الامارات، لافتاً إلى أهمية الاستمرار في الإجراءات القضائية والقانونية لدى هيئات التحكيم الدولية لوقف انتهاكات دول الحصار، وإنصاف ضحايا الحصار.

د. المري يجتمع مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

جنيف: ٢٥ يونيو ٢٠١٨

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجنيف مع السيدة/كاتالينا ديفانداس المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأطلع المري المقررة على الشكاوى المرفوعة لدى لجنة ذوي الإعاقة بالأمم المتحدة وبعض الاليات الدولية إلى جانب تسليمها تحديثات أخرى عن إحصائيات الانتهاكات التي رصدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وطالب باتخاذ ما يلزم من إجراءات بناءً على المعلومات التي تُقَدَم إليها بخصوص الانتهاكات التي ارتكبتها دول الحصار في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتوجيه نداءات عاجلة ورسائل إلى الدول المعنية لتوضيح هذه الحالات وتعويض الضحايا معنوياً ومادياً بسبب ما تعرضوا له من إجراءات. إلى جانب القيام بزيارات ميدانية لأطراف الأزمة، لبحث حالة حماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة وإعداد تقريراً لمجلس حقوق الإنسان، تعرض فيه النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها أسوة بكافة المنظمات والبعثات الدولية التي وقفت على انتهاكات دول الحصار بمختلف أنواعها.

مفوضة الاتحاد الأوروبي ترحب بتوقيع الاتفاق التشاوري بين اللجنة الوطنية والبرلمان الأوروبي

الدوحة: ٣٠ يونيو ٢٠١٨

أكدت السيدة فيديريكا موغيريني مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي على أهمية على بدء حوار غير رسمي في مجال حقوق الإنسان، كسبيل لدفع التعاون الثنائي، ومتابعة التبادل المستمر بين الاتحاد الأوروبي واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. بينما ثمّن سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر اهتمام الاتحاد الأوروبي بالتعاون المستمر بينه واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أسوة بالتعاون القائم مع البرلمان الاوروبي والذي أثمر التوقيع على اتفاقية مشتركة لتبادل الخبرات والاستشارات، وتعتبر الاتفاقية الموقعة من أهم الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ ومتابعة التطورات الحاصلة في حقوق الإنسان في قطر، وتمهد لتعاون وثيق بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي للقيام بالعديد من البرامج المشتركة في مجالات حقوق الإنسان. كما تتيح للبرلمان الأوربي التعرف والاطلاع باستمرار على تداعيات الحصار، وبحث كيفية معالجة تلك الانتهاكات.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تخاطب ثلاثة جهات بالأمم المتحدة لرفع عراقيل السلطات السعودية أمام حجاج دولة قطر

الدوحة: ٢ يوليو ٢٠١٨

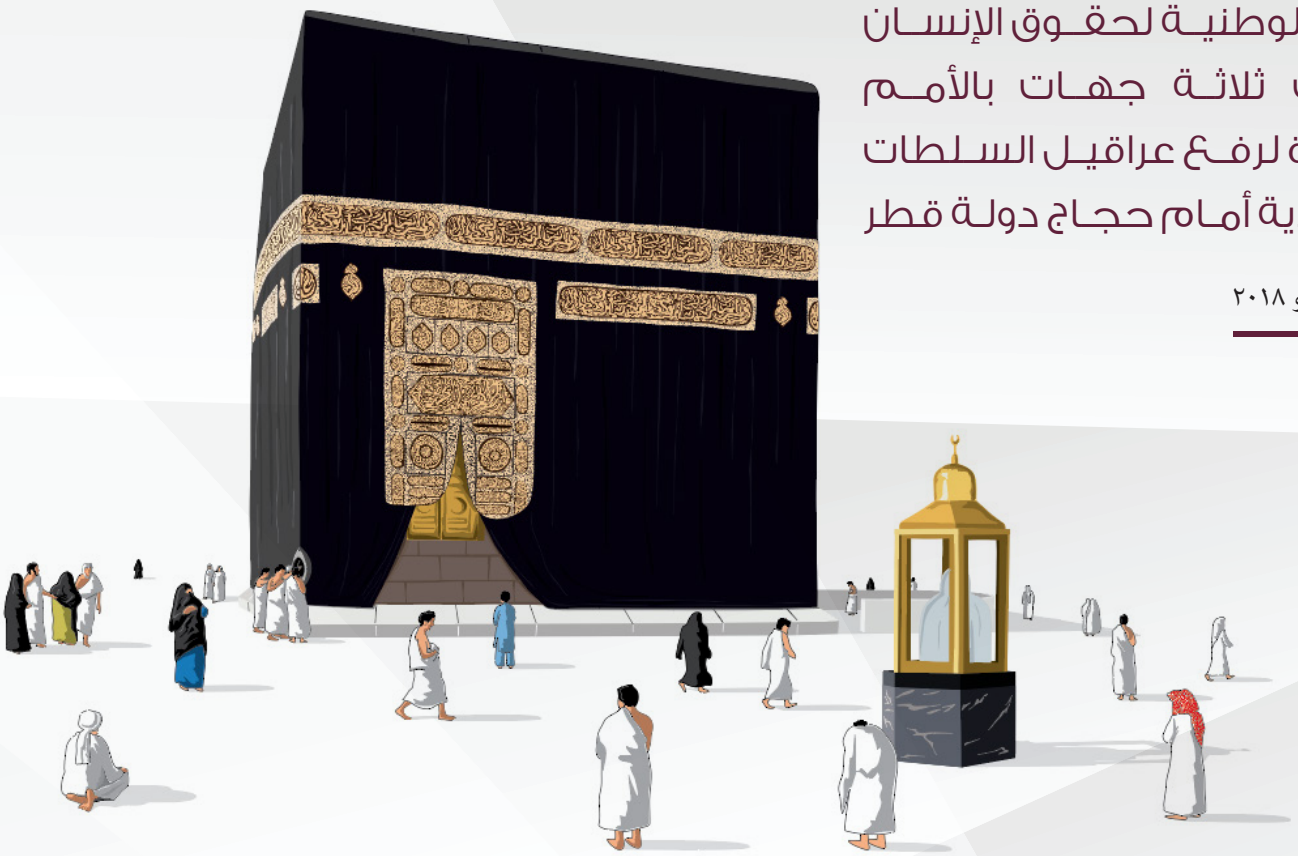

بعث سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بخطابات لثلاث جهات بالأمم المتحدة شملت السيد/ فوجيسلاف سوك، رئيس مجلس حقوق الإنسان، والأمير زيد بن رعد المفوض السامي لحقوق الإنسان، والسيد/ أحمد شهيد المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، وأعرب من خلالها عن قلق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حيال استمرار العراقيل والمعوقات وعدم اتخاذ السلطات السعودية أية خطوات إيجابية من شأنها تمكين المواطنين القطريين والمقيمين في دولة قطر من ممارسة حقهم في أداء شعائرهم الدينية ومطالباً اياهم باتخاذ إجراءات فورية ضد السلطات السعودية حتى يتمكن حجاج دولة قطر من أداء مناسك فريضة الحاج كسائر المسلمين.

وأضاف سعادته أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بصدد دراسة كافة الإجراءات القانونية لمقاضاة المملكة العربية السعودية بسبب انتهاكاتها الصارخة للحق في ممارسة الشعائر الدينية إلى جانب الاستمرار في فضح تسييس الحج والعمرة ومماطلتها في رفع المعوقات التي تضعها أمام حجاج دولة قطر.

مؤكدا ان السلطات السعودية تُمارس سياسة الهروب الى الامام من خلال بيانات التضليل التي تصدرها والإجراءات الصورية التي تتخذها بغرض تضليل المجتمع الدولي وتفادي الادانة الدولية. منوهاً في الوقت ذاته إلى أن كبريات المنظمات الدولية منها الأمم المتحدة والعفو الدولية وهيومن رايتس أدانت في تقاريرها وبياناتها ممارسات السعودية وانتهاكاتها الصارخة للحق في ممارسة الشعائر الدينية.

وأوضحت الرسائل أن دولة قطر ممثلة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قامت بتنفيذ ما طلبته الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية وتمت المخاطبات في حينها ولم يتم الرد، وأكدت الوزارة في بيان لها في السادس من يونيو الماضي أن «استمرار العراقيل والإجراءات التعسفية التي تفرضها المملكة على قاطني دولة قطر جملة ودون غيرهم من مسلمي العالم». وأنّ باب العمرة والحج عن طريق البر لا زال مغلقا تماما، والتوجه من مدينة الدوحة إلى مدينة جدة مباشرة أيضا غير متاح.

مريم العطية: حقوق الإنسان خصصت خطين ساخنين لاستقبال اية شكاوى من قبل المواطنين القطريين ضد الإمارات

الدوحة: ٢ يوليو ٢٠١٨

جددت الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية الامين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان دعوة اللجنة لكافة المواطنين القطريين المتضررين والراغبين في الذهاب الى دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل لم شمل أسرهم، او إكمال تعليمهم، او استرجاع وثائقهم او متابعة مصالحهم وممتلكاتهم او الراغبين في اللجوء للقضاء الإماراتي، طبقا لقرار محكمة العدل الدولية، باللجوء إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حالة وجود أي عقبات او عراقيل من طرف السلطات الإماراتية، وتوثيق ما يواجهونه من عراقيل أو صعوبات تحول دون الوصول إلى حقوقهم التي أقرتها محكمة العدل الدولية في حكمها ضد دولة الإمارات العربية المتحدة وفقا للمادة ٢٢ من اتفاقية منع كافة أشكال التمييز العنصري.

ونوهت العطية بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خصصت أرقام ساخنة وباحثين قانونيين مختصين تحسباً لأية مضايقات قد يتعرض لها المواطنين القطريين من قبل السلطات الإماراتية وقالت: إن الخطين ٣٣٢٩٧٧٧٧ ٩٧٤+ / ٣٣٢٩٦٦٦٦ ٩٧٤+ يتعلقان فقط لرصد وتوثيق الحالات التي قد تنجم من خرق أو محاولات التفاف على الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية في مواجهة الإمارات وفيما يتعلق بحقوق القطريين الراغبين في مزاولة دراستهم في حال رغبتهم في ذلك أو استرجاع وثائقهم الدراسية أو فيما يتعلق انتهاك الحكم بعودة الأسر المشتركة والحق في اللجوء للقضاء الإماراتي خاصة بالنسبة للملاك. ولفتت العطية إلى أن هنالك ثلاثة خطوط ساخنة أخرى تم لاستقبال شكاوى الانتهاكات من دول الحصار الأخرى من غير دولة الإمارات وهي: ٠٠٩٧٤٦٦٦٢٦٦٦٣ /و٠٠٩٧٤٥٠٠٠٦٠٠٨ / ٠٠٩٧٤٥٠٨٠٠٠٠٦/ ودعت كافة وسائل الإعلام للمساهمة في توضيح طبيعة هذه الأرقام منعاً لأي لبس للراغبين بالتواصل مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وأكدت العطية أن اللجنة ستظل ستراقب عن كثب أية محاولة لوضع العراقيل من قبل السلطات الإماراتية أمام الضحايا من المواطنين القطريين الذين أنصفتهم العدالة الدولية. مؤكدة في الوقت نفسه أن قرار محكمة العدل الدولية كان بمثابة خطوة أولى في طريق إنصاف كافة الضحايا المتضررين من بقية دول الحصار ورفع الغبن عنهم واسترداد حقوقهم بقوة القانون.

حقوق الإنسان تقدم الدعم القانوني للمتضررين القطريين ممن رفعوا دعاوى قضائية ضد الإمارات لانتهاكها الحق في الخصوصية

٣١ أغسطس ٢٠١٨

قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر الدعم اللازم للضحايا القطريين المتضررين في قضية التجسس من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث رفعوا دعاوي قضائية ضد شركة(NSO) - التي تعتبر من أكبر وأشهر الشركات في استحداث برامج التجسس على الهواتف الذكية- وضد السلطات الإماراتية التي اعتدت بشكل صارخ على الحق في الخصوصية وضيقت على النشطاء الحقوقيين واعتدت على الصحفيين، بما يمثل جريمة يحاسب عليها القانون. واستقبلت اللجنة في شهر مارس الماضي شكاوى من المتضررين في هذه القضية، ووفرت الدعم القانوني لرفع قضايا لدى الجهات المختصة في جمهورية قبرص. وأكدت اللجنة في الوقت نفسه استمرارها في ملاحقة مرتكبي هذه الانتهاكات بالتنسيق مع المحامين والمنظمات والاليات الدولية ومن بينها المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحرية التعبير وغيرهم.

واستنكرت اللجنة اعتداءات دولة الإمارات وانتهاكاتها المستمرة للحق في الخصوصية وذلك باستخدامها لبرامج التجسس اسرائيلية منذ أكثر من عام. وقالت إنه وفقاً لرسائل البريد الإلكتروني المتسربة التي تم تقديمها أمس الخميس في الدعاوى ضد شركة التجسس

اجتماعات مكثفة للمري على هامش الدورة (٣٩) لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

جنيف: ١٤ سبتمبر ٢٠١٨

أجرى سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سلسلة من اللقاءات المكثفة على هامش أعمال الجلسة (٣٩) لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، شملت أعضاء الفريق العامل المعني بالحجز التعسفي، وأعضاء لجنة الحجز التعسفي، ورئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومدير الآليات التعاهدية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وقد اجتمع أيضا مع عدد من المندوبين

الدائمين بمجلس حقوق الإنسان ورئيس البعثة الأوروبية بالمجلس.

وقدّم سعادته خلال الاجتماعات اخر مستجدات الحصار المفروض على قطر، وطالب بإجراء تحقيقات واسعة في مواجهة كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات بسبب ارتكابهما انتهاكات جسيمة وممنهجة إلى جانب الإجراءات التمييزية التي تمارسانها ضد المواطنين القطريين والمقيمين في دولة قطر، ومراقبة عملية تنفيذ السلطات الإماراتية لحكم محكمة العدل الدولية المتعلق بالسماح للمتضررين من الحصار على قطر بالتقاضي أمام المحاكم الإماراتية إلى جانب لم شمل الأسر المشتركة والسماح للطلاب القطريين باستكمال دارستهم في الجامعات الإماراتية أو منحهم ملفاتهم الأكاديمية لاستكمال دراستهم في جامعات أخرى، مؤكداً أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر تعمل على رصد إنفاذ حكم محكمة العدل الدولية عبر آلياتها؛ لافتاً إلى أن الإجراءات التمييزية ضد القطريين لا تقتصر على الإمارات فقط، وإنما تتجاوزها بشكل متساوي في بقية دول الحصار.

(حقوق الإنسان) تنظم ندوة حول الحصار في نيويورك

نيويورك: ٢٩سبتمبر ٢٠١٨

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ندوة في نيويورك بعنوان: «حصار قطر: التحديات والفرص في مجال حقوق الإنسان»، شارك فيها إلى جانب سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، كلاً من الدكتور لوانيس كانستانديندس، أستاذ مساعد في القانون الدولي بكلية القانون، في جامعة قطر، وآكشايا كومار، نائب مدير بمنظمة هيومن رايتس ووتش.

بينما أدار الندوة الأستاذ بيتر كوهاريس، أحد كبار القانونيين الأميركيين؛ وسط حضور لعدد من ممثلي البعثات الدبلوماسية الدولية في الأمم المتحدة، إلى جانب نشطاء حقوق الإنسان، وممثلي المنظمات الحقوقية الدولية. تناولت الندوة آخر تداعيات وآثار الحصار المفروض على قطر منذ نحو عام ونصف؛ وأبرز الانتهاكات التي وثقتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات حقوقية دولية؛ في ظل إصرار دول الحصار على تجاهل نداءات المجتمع الدولي على وقف انتهاكاتها، برغم الإدانات التي تلقاها رباعي الأزمة (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) من المنظمات الدولية، وآخرها القرار الاحترازي لمحكمة العدل الدولية ضد انتهاكات دولة الإمارات، ويطالبها بتسوية الحالات الاستعجالية.

وخلال الندوة انتقد المري بشدة تصريحات وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بشأن استعداد بلاده إطالة أمد الحصار المفروض على قطر لمدة ١٥ عاما أخرى، أُسوةً بحصار كوبا؛ لافتاً إلى أن تلك «التصريحات اللامسؤولة منافية تماماً لكافة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ويجب على المجتمع الدولي مساءلة هؤلاء المسؤولين، على انتهاكاتهم لحقوق الإنسان، سيّما وأنها ليست المرة الأولى التي يدلون فيها بمواقف مناهضة لحقوق الإنسان، وتتحدى نداءات المجتمع الدولي، وتقارير المنظمات الحقوقية وقرارات الهيئات القضائية الدولية، وآخرها قرار محكمة العدل الدولية ضد الإمارات».

كما أدان سعادته بشدة المضايقات التي تقوم بها مصر ضد المواطنين القطريين ومسؤولي الوفود الرسمية القطرية، لافتاً إلى أن اللجنة توصلت بشكاوى موثقة لمواطنين منعوا من تأشيرة دخول الأراضي المصرية، وطال قرار المنع أعضاء بالوفود الرسمية القطرية بالجامعة العربية، خلافاً لما تنص عليه اتفاقية المقر. وشدّد على أن اللجنة الوطنية ستتحرك بشكل عاجل لدى الآليات الدولية لوقف تلك الانتهاكات والعراقيل، ونوّه سعادته إلى أن «مضايقات وعراقيل السلطات المصرية لم تمس القطريين فقط؛ بل تلقينا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤخراً عديد الشكاوى من مصريين مقيمين في قطر بشأن المضايقات والإهانات التي يتلقونها في مطار القاهرة؛ ذنبهم الوحيد أنهم مقيمون في قطر». وثمّن المري على مبادرة دولة قطر واستعدادها لاستضافة مؤتمر دولي لمحاربة القرصنة والتجسس، مشيرا الى ان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كانت ضحية ٧٣٥ ألف محاولة قرصنة لموقعها الالكتروني، تضاف إلى فضيحة القرصنة والجوسسة التي تورطت فيها دول الحصار ضد نشطاء لحقوق الإنسان وإعلاميين في دولة قطر، داعيا إلى إنشاء مقرر خاص للأمم المتحدة حول جرائم القرصنة الالكترونية وتأثيراتها على التمتع بحقوق الانسان، ووضع تلك الجرائم في الأجندة الدائمة لمجلس حقوق الإنسان. كما طالب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بإنشاء وحدة متخصصة لمناهضة جريمة القرصنة ضد نشطاء ومنظمات حقوق الإنسان عبر العالم. ومن جانبه، قدّم الدكتور لوانيس كانستانديديس عرضا تاريخيا حول نشأة جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخلص الى ان هذه المؤسسات عجزت عن القيام بدورها في حل الأزمة الخليجية رغم التطور الذي حققته. ومن جانب آخر، قدمت آكشايا كومار قراءة في التطورات التي شهدتها قطر في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما منذ بدء الحصار، مشيرة في هذا الصدد إلى قانون إلغاء قانون الكفالة الذي وصفته بـ «الإصلاح الهام» الذي سمح بمنح العمالة في قطر حقوقا أساسية، وما تلاه من التزام الحكومة القطرية باعتماد أجر تقاعدي، وصولا إلى قوانين أخرى مثل قانون الإقامة الدائمة وإلغاء الخروجية، داعية قطر بالاستمرار في اصلاحاتها المهمة.

ودعت ممثلة منظمة فريدوم هاوس دولة قطر إلى الاستفادة من الفرص والاستمرار في إصلاحاتها، وتمكين العمال والمقيمين وأبناء المرأة القطرية من كامل حقوقهم الأساسية.

(حقوق الانسان) تطالب الإدارة الأميركية بموقف حازم لوقف انتهاكات دول الحصار

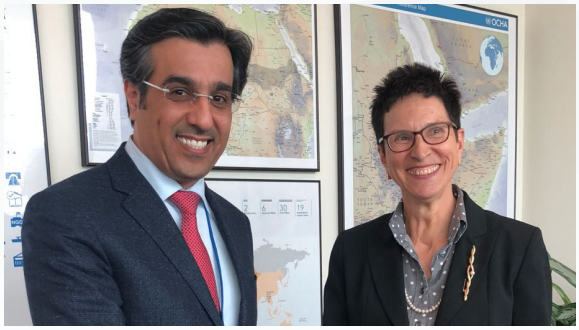

١ أكتوبر ٢٠١٨

طالب سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر الإدارة الأميركية باتخاذ موقف حازم، والضغط على دول الحصار لوقف انتهاكاتها الخطيرة بحق الآلاف الأسر في قطر ودول الخليج، منذ نحو عام ونصف من بدء الأزمة.

كما انتقد سعادته بشدة عدم إدراج وزارة الخارجية الأميركية انتهاكات دول الحصار ضمن تقريرها السنوي، وتجاهل تقرير الحريات الدينية لمسألة تسيس السعودية للمناسك ومنع القطريين من الحج والعمرة، مؤكداً في الوقت ذاته أن دولة الإمارات العربية المتحدة ما زالت لم تمتثل تماماً لقرار محكمة العدل الدولية، وستصدر اللجنة تقريراً كاملاً عن شكاوى مواطنين قطريين من استمرار العراقيل الإماراتية.

وجاء ذلك خلال لقاء سعادته مع السيد تيم لندر كينغ، نائب مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الخليج العربي في مكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية؛ والسيد، ميكائيل كوزاك، كبير المسؤولين في مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل بالخارجية الأميركية. على الجانب الآخر، أكد المري أن ١٠ مقررين خواص بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة إلى جانب الفريق المعني بالحجز التعسفي وجهوا رسائل لدول الحصار، تحثّها على وقف انتهاكاتها، وإجراءاتها التمييزية ضد المواطنين والمقيمين في قطر، دون جدوى؛ لافتاً إلى أن هناك العديد من الشكاوى سيتم الفصل فيها قريباً.

وخلال لقائه وفداً من منظمة «هيومن رايتس ووتش» طالب سعادته بتنسيق بين المنظمات الحقوقية لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك انتهاكات دول الحصار، وقد قدّم خلال الاجتماع عرضا لآخر مستجدات الحصار بعد قرار محكمة العدل الدولية ضد إجراءات الامارات التمييزية.

خلال لقائه مع رئيس لجنة الأمن الداخلي والشؤون الحكومية في مجلس الشيوخ الأميركي: المري: إطالة الأزمة الخليجية يقوض الأمن والاستقرار وجهود مكافحة الإرهاب بالمنطقة.

واشنطن: ٣ أكتوبر ٢٠١٨

حذّر سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر من أن عدم تدخل المجتمع الدولي لحل الأزمة الخليجية، ووضع حد لمعاناة آلاف الأسر من الحصار الجائر المفروض على قطر من شأنه أن يؤثر على أمن واستقرار المنطقة، ويخلق بؤر توتر وصراعات جديدة من شأنها أن تقوّض الجهود الدولية لاستتباب الأمن ومكافحة الإرهاب.

وجاءت تصريحات سعادته خلال لقائه في واشنطن مع السناتور الأمريكي رون جونسون، رئيس لجنة الأمن الداخلي والشؤون الحكومية في مجلس الشيوخ، والذي قدم سعادته فيه نبذة عن آخر مستجدات الحصار المفروض على قطر.

بيـان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن اعتقال المواطن القطري محسن صالح سعدون الكربي واحتجازه تعسفياً من قبل السلطات السعودية

٢ مايو ٢٠١٨

أدانـت اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان بدولـة قطـر احتجـاز هـذا المواطـن القطـري محسـن الكـربي تعسـفياً مـن قبـل السـلطات السـعودية وحرمانـه الاتصـال بأسرتـه أو محاميـه، وعجـز أسرتـه وذويـه عـن تحديـد مـكان احتجـازه، أو التهمـة الموجهـة إليـه.

عـدا عـن كونـه عرضـة لخطـر التعذيـب وغيـره مـن أشـكال سـوء المعاملـة المخالفـة للاتفاقيـات الدوليـة ذات الصلـة بحقـوق الانسـان. ودعـت اللجنـة في بيـان صحفـي نشرتـه عـبر موقعهـا الالكـتروني كافـة الهيئـات والجهـات والمنظـمات الدوليـة المعنيـة بحقـوق الإنسـان، والفريـق المعنـي بمسـألة الاحتجـاز التعسـفي، إلى سرعـة التدخـل لإطـلاق سراحـه، وطالبت السـلطات السـعودية بالكشـف عـن الوضـع القانـوني للمواطـن المذكـور، ومـكان احتجـازه، بـأسرع وقـت.

بيـان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن اعتقال المواطن القطري نواف طلال الرشيد واحتجازه تعسفياً من قبل السلطات السعودية

١٣ مايو ٢٠١٨

عـبرت اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان بدولـة قطـر عـن قلقهـا العميـق جـراء اعتقـال المواطـن القطـري نـواف طـلال الرشـيد تعسـفياً مـن قبـل السـلطات السـعودية دون توجيـه تهـم رسـميه لـه وعـدم معرفـة مـكان احتجـازه واختفائـه قسريـاً وحرمانـه مـن الاتصـال بهـا أو بمحاميـه حسـب مـا جـاء في الشـكوى التـي تلقتهـا اللجنـة مـن عائلـة المواطـن المذكـور.

وأكـدت اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان في بيـان صحفـي نشرتـه عـبر موقعهـا أن اعتقال المواطـن القطـري «نـواف طـلال الرشـيد» مـا هـو الا اسـتمرارٌ لانتهـاكات حقـوق الانسـان التـي دأبـت عليهـا السـلطات السـعودية في الآونـة الأخـيرة ضـد بعـض مواطنـي دولـة قطـر.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ترحب بالقرار الصادر من البرلمان الأوروبي بتاريخ ٢٠١٨/٠٥/٣١

٣١ مايو ٢٠١٨

رحبـت اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان بدولـة قطـر بالقـرار الصـادر عـن البرلمـان الأوروبي رقـم RSP ٢٧١٢/٢٠١٨ بتاريـخ ٣١ مايـو٢٠١٨م، والـذي أكـد عـلى انتهـاكات حقـوق الإنسـان جـراء الحصـار الجائـر عـلى دولـة قطـر مـن قبـل السـلطات السـعودية وغيرهـا مـن دول الحصـار. ووصفـت اللجنـة في بيـان صحفـي نشرتـه عـبر موقعهـا الالكـتروني قـرار البرلمـان الأوروبي بالخطـوة الإيجابيـة والتـي تُضـاف إلى مواقـف المفوضيـة السـامية لحقـوق الإنسـان والمقرريـن الخـواص بالأمـم المتحـدة بشـأن إدانتهـم للإجـراءات التعسـفية أحاديـة الجانـب التـي اتخذتهـا دول الحصـار، ودعت البرلمـان الأوروبي إلى مزيـد مـن الإجـراءات والخطـوات لإدانـة دول الحصـار وتحديـد مسـؤولياتهم القانونيـة عـن الانتهـاكات وإنصـاف الضحايـا.

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن ما أعلنت عنه وزارة الحج والعمرة في المملكة العربية السعودية

٦ يونيو ٢٠١٨

اعتبرت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان إعلان وزارة الحج والعمرة في المملكة العربية السعودية ترحيبها بالمواطنين القطريين والمقيمين في دولة قطر لأداء مناسك العمرة؛ أنه لم يأت بجديد. وقالت اللجنة في بيان صحفي نشرته على موقعها الالكتروني: إن السلطات السعودية لاتزال تمارس المراوغة وتضليل الرأي العام الخليجي والدولي فيما يتعلق بحق القطريين والمقيمين بدولة قطر في العبادة وأداء شعائرهم الدينية، من خلال إصدار التصريحات التي تحاول بها تحسين صورتها وإظهارها بمظهر المتعاون دون أن يكون لتلك التصريحات أساس على أرض الواقع أو آليات واضحة ومحددة لوضعها موضع التنفيذ.

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم (٢٠١٨/٠٨) بشأن البيان الصادر من وزارة الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١٨

٦ يوليو ٢٠١٨

اطلعت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر على البيان الصادر من وزارة الخارجية والتعاون الدولي في دولة الامارات العربية المتحدة، والذي ادعت فيه السلطات الاماراتية أنها لم تتخذ أية تدابير إدارية أو قانونية لإبعاد المواطنين القطريين عن دولة الامارات منذ ٥ يونيو ٢٠١٧، وأكدت اللجنة أن ذلك البيان ما هو الا بيان تضليلي احتوى على كثير من المغالطات الواضحة للعيان بغرض الهروب من المسؤوليات القانونية والحقوقية المترتبة على الانتهاكات التي قامت بها السلطات الاماراتية منذ بدء الحصار والمستمرة فيها حتى الآن، كما أنه محاولة يائسة من السلطات الاماراتية لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي وفي مواجهة المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية التي أدانت على نحو واضح وصريح ما اتخذته دولة الامارات العربية المتحدة من إجراءات وما اقدمت عليه من قرارات تعسفية ترتبت عليها انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، ونوهت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنها لن تالو جهداً في طرح عملية محاسبة ومساءلة السلطات الاماراتية في كافة المحافل الدولية، منوهة في الوقت ذاته إلى أن الجهات والمنظمات الدولية – ومنها المفوضية السامية لحقوق الانسان بالأمم المتحدة والبرلمان الاوروبي ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس – الذين أدانوا في تقاريرهم وبياناتهم وقراراتهم الانتهاكات والممارسات التمييزية العنصرية من السلطات الاماراتية ضد المواطنين القطريين والمقيمين في دولة قطر، ودعت اللجنة الاسرة الدولية لاتخاذ الاجراءات العقابية الحاسمة والرادعة ضد السلطات الاماراتية والتحرك الجاد والسريع لرفع الغبن عن الضحايا وإنصافهم. وجاء ذلك في بيان أصدرته اللجنة ونشرته عبر موقعها الالكتروني.

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم (٠٩/ ٢٠١٨) حول قرار محكمة العدل الدولية بشأن الإجراءات المؤقتة في القضية المرفوعة من دولة قطر ضد دولة الإمارات العربية المتحدة

٢٣ يوليو ٢٠١٨

رحبت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في دولة قطر بالقرار الصادر من محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٨ بشأن التدابير المؤقتة طبقا للقضية المرفوعة أمامها من دولة قطر ضد دولة الإمارات العربية المتحدة وفقا للمادة ٢٢ من اتفاقية منع كافة أشكال التمييز العنصري، واعتبرت ذلك بأنه يصب في صالح المتضررين من القرارات والاجراءات التعسفية التي اتخذتها الامارات ضد المواطنين والمقيمين في دولة قطر.

واعتبرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بيان نشرته عبر موقعها الالكتروني هذا القرار خطوة مهمة ومفصلية نحو استصدار القرار النهائي من المحكمة الدولية لاحقا بغرض إنصاف الضحايا وتعويضهم عن الأضرار الناجمة بحقهم كما تعتبره إدانة دولية من أكبر جهاز قضائي في منظومة الأمم المتحدة للانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يعتبر القرار غير قابل للاستئناف او الامتناع عن التنفيذ وتطالب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سلطات الإمارات العربية المتحدة بسرعة التنفيذ والتقيد بأحكام القرار. كما طلبت اللجنة من كافة المواطنين القطريين المتضررين والراغبين في الذهاب الى دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل لم شمل أسرهم، او إكمال تعليمهم، او استرجاع وثائقهم او متابعة مصالحهم وممتلكاتهم او الراغبين في اللجوء للقضاء الإماراتي، طبقا لقرار محكمة العدل الدولية، أنه في حالة وجود أي عقبات او عراقيل من طرف السلطات الإماراتية، بالتواصل على الأرقام الساخنة التابعة لها.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تصدر بيانا بشأن مجموعة التشريعات الصادرة من حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٨م

٦ يونيو ٢٠١٨

رحبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بمجموعة التشريعات الصادرة من حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، والمتمثلة في إصدار المرسومين رقمي ٤٠ و٤١ لسنة ٢٠١٨م بانضمام دولة قطر للعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تكون لهما قوة القانون وفقا للمادة ٦٨ من الدستور، إضافة لتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥، بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ م، بما يكفل حق الوافد للعمل الخاضع لقانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤ في الخروج المؤقت أو المغادرة النهائية للبلاد خلال سريان عقد العمل دون أية قيود، إضافة لإصدار القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨م بشأن الإقامة الدائمة، والقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، بتنظيم اللجوء السياسي.

وقالت اللجنة في بيان نشرته على موقعها الالكتروني هذه الخطوات تؤكد على مواصلة الجهود لترسيخ دعائم دولة المؤسسات وسيادة القانون، وحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان وكلية الشرطة وجامعة قطر يحتفلون باليوم العربي لحقوق الإنسان

٢٠ مارس ٢٠١٨

احتفلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكلية الشرطة وجامعة قطر باليوم العربي لحقوق الإنسان يومي ١٩ و٢٠ مارس، حيث قدم الدكتور محمد سيف الكواري محاضرتين منفصلين تحت عنوان حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، خصصت المحاضرة الأولى لمنتسبي الدورة الحتمية التأهيلية الثالثة لخريجي الجامعات المدنية بعمادة الشؤون الأكاديمية في كلية الشرطة، وبحضور النقيب محمد عويضة الهاجري رئيس قسم شؤون الطلبة ،والنقيب خليفة أحمد بو هاشم السيد رئيس قسم البحوث والدراسات بالكلية وعدد من ضباط الكلية وموظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وعقدت المحاضرة الثانية بجامعة قطر كلية البنات.

تناولت المحاضرتين موضوعات متعددة أهمها: مفهوم التنمية المستدامة، علاقة التنمية المستدامة بحقوق الانسان، الأهداف الإنمائية الأممية، التنمية المستدامة في قطر.

وخلصت المحاضرتين بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة اتباع نهج حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتوجه نحو صنع سياسات عامة قائمة على الحقوق وتؤكد على التنمية والتطوير الابتكار، التركيز على العنصر البشري في عملية التنمية والاعتراف بحقه فيها ومسؤوليته في الانخراط في تحقيق السياسات والأهداف الحكومية ذات الصلة بالتنمية، وتعزيز تعاون الجهات الحكومية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها طرفا أساسيا في عملية تحقيق التنمية المستدامة القائمة على نهج حقوق الإنسان.

(حقوق الإنسان) تنظم ورشة عمل حول "حقوق العمال في دولة قطر ومزايا قانون دخول وخروج الوافدين"

الدوحة: ٩ مايو ٢٠١٨

بهدف تسليط الضوء على السياق الدولي لحقوق العمال من منظور الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والتعرف على دور المنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق العمال، والتركيز على الاطار الوطني لحقوق العمال في دولة قطر وبخاصة الاطر القانونية المنظمة لها (قانون العمل، القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ بتنظيم دخول وخروج الوافدين واقامتهم)، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها ورشة عمل حول «حقوق العمال في دولة قطر ومزايا قانون دخول

وخروج الوافدين واقامتهم»، استهدفت الموظفين من ادارة حقوق الانسان والادارة العامة للجوازات، وموظفي وزارة العمل والتنمية الادارية والشؤون الاجتماعية، إلى جانب ممثلي بعض الشركات الكبرى في دولة قطر ومحامين ورجال قانون.

واستعرضت الورشة أوضاع حقوق العمال في دولة قطر على ضوء تقارير اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وعلى ضوء المنظورين السياسي والحقوقي، وتناولت عدداً من الموضوعات أهمها:

الاطار الدولي لحقوق العمال، والآليات الدولية والاقليمية لحماية حقوق، حقوق العمال في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، دور منظمة العمل الدولية والمنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق العمال، الإطار الوطني لحقوق العمال وقانون العمل في دولة قطر والضمانات المكفولة للعامل، قراءة في القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ المتعلق بدخول وخروج الوافدين واقامتهم ودوره في تعزيز حقوق العمال في دولة قطر، وأوضاع حقوق الانسان في دولة قطر والتقدم المحرز والنقائص من ناحية السياسات والاجراءات.

حقوق الانسان تنظم فعالية «عام على حصار قطر»

الدوحة: ٧ يونيو ٢٠١٨

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فعالية «عام على حصار قطر»، بالحي الثقافي «كتارا»، استعرضت حصيلة عام كامل من الحصار الجائر المفروض على دولة قطر والتداعيات التي خلفها على المستويات المختلفة خاصة على المستويين الحقوقي والإنساني، وقد شارك في الفعالية حشد من المواطنين والمقيمين وممثلي المؤسسات.

واستهلت الفعالية بعرض شريط وثائقي يلخص جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بعد مرور عام على حصار قطر، وعرض شهادات بعض الضحايا المتضررين من الإجراءات التي فرضتها دول الحصار والمجالات التي طالتها انتهاكات حقوق الإنسان. وقدمت سعادة السيدة مريم العطية كلمة باسم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان رحبت فيها بالحضور، وعرضت فيها تداعيات الحصار بعد مرور عام وجهود اللجنة في مواجهته، وتقدمت العطية بالشكر إلى كل الجهات والمنظمات التي تعاونت مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وعلى رأسها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة، واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية و«هيومن رايتس ووتش» وغيرها، من أجل إظهار معاناة الضحايا عبر العمل المهني والمسؤول في تناول كافة مراحل هذه الأزمة، ومن خلال تقاريرها التي عكست الوضع الإنساني الخطير لضحايا الحصار، وهو ما أثمر عن تشكيل رأي عام عالمي متجاوب مع معاناة الضحايا والمتضررين من هذا الحصار غير الإنسان.

تلى ذلك كلمة قدمتها الدكتورة وفاء اليزيدي باعتبارها أحد ضحايا الحصار، والتي قدمت فيها حالة عائلتها التي طالها نصيب من الانتهاكات والتشتت بفعل النسيج الاجتماعي المشترك لدول مجلس التعاون، وحملت دول الحصار مسؤولية تقسيم البيت الخليجي وتشتيت اسره وعوائله. كما قدم محمد الكواري كلمة كأحد رواد الاعمال القطريين الذين سجّلوا تجربة ناجحة خلال الحصار، والذي ذكر فيها النجاحات التي حققتها قطر في مواجهة الحصار على صعيد قطاعات متعددة منها قطاع الصناعات الغذائية والأدوية وغيرها.

وفي ختام الفعالية، دعي المشاركون إلى تسجيل مواقفهم بمناسبة مرور عام كامل من الحصار، من خلال التوقيع على جدارية الصمود والتعبير عن ترسيخ روح التحدي التي عبر عنها الشعب القطري والعزيمة التي أبانت عنها المؤسسات والجهات الحكومية.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم مؤتمرا دوليا حول قضايا السلام بتونس

٢٨ سبتمبر ٢٠١٨

بمناسبة الذكرى السبعين على صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان واليوم العالمي للسلام، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤتمرا دوليا بالجمهورية التونسية حول قضايا السلام بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ولجنة اتصال المنظمات غير الحكومية التابعة لمنظمة اليونسكو، بمشاركة أكثر من ٦٠ منظمة ٣٥٠ مشارك ومراقبين ودول أعضاء باليونسكو.

تناول المؤتمر الذي عقد يومي ٢٨ و٢٩ سبتمبر عدة موضوعات أهمها: الطائرات بدون طيار والروبوتات في خدمة السلام، الذكاء الاصطناعي للروبوتات وفلسفة الأخلاق، العمل على دعم الإدماج والمساواة وعدم التمييز لجميع البشر، العمل من أجل المساواة وعدم التمييز: الأدوات والآفاق: الإعلام وتكنولوجيا المعلومات وأدوات الاتصال الجديدة – الفنون والثقافة – التعليم.

وخلال الافتتاح قدّم الدكتور محمد سيف الكواري عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كلمة بالنيابة عن رئيس اللجنة سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، تناولت أهمية الحق بالسلم وعلاقته بالتنمية المستدامة، و تطرّقت الى الاستخدام غير الأخلاقي والتعسفي للطائرات بدون طيار، والروبوتات في المجالات العسكرية بما في ذلك عمليات القتل غير القانونية والإصابات، وأهمية استخدام هذه التقنية وغيرها في خدمة السلام والتنمية وتحقيق رفاهية الشعوب داعيا الى أهمية إنشاء آلية عربية للوقاية من النزاعات مع جهاز للإنذار المبكر في هذا الشأن، إلى جانب انشاء مراكز الفكر في العالم العربي حول قضايا النزاعات وسبل فضها والوقاية منها.

ومن جانبه،

من جانبه، قدّم معالي السيد/ محمد زين العابدين وزير الشؤن الثقافية بالجمهورية التونسية كلمة أكد فيها على أهمية الحفاظ على قيم السلام في ظل التحولات المرافقة للنهضة التكنولوجية، داعيا الى احترام حقوق الانسان واحترام الشعوب، مؤكدا على أهمية النهج التشاركي بين اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في دولة قطر والمعهد العربي لحقوق الانسان بتونس في تعزيز ثقافة وحماية حقوق الانسان.

وفي ذات السياق دعا السيد/ عبد الباسط بن حسين رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان بتونس لأن تستخدم التكنولوجيا الحديثة في بناء قيم حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة.

من ناحيته اشاد السيد فيليب بوسان رئيس المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية التابعة لليونسكو في تصريح صحفي بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، وعبّر عن

مساعيهم المستقبلية لإبرام مذكرة تفاهم مشتركة، واعتبر المؤتمر الخطوة الأولى على طريقها.

يذكر أن المنتدى الدولي التاسع للمنظمات غير الحكومية الشريكة مع اليونسكو قد عقد أعماله في يومي ٢٦ و٢٧ سبتمبر تحت عنوان «نظرة أخرى حول الهجرة»، بهدف إكساب جهود السلام الدولية النجاعة المطلوبة في ظل الاقتصار على اعتماد التطور التقني في شن الحروب، وأوصى المشاركون بضرورة العمل على إيجاد حلول قانونية للمهاجرين وتغيير طرق العمل وتشبيكها لدى التعاطي مع هذه القضية، وعلى ضرورة غرس مبادئ التنوع والتعدد وحقوق الإنسان الكونية واحترام الآخر في التعامل مع المهاجرين، وذلك عبر البرامج التربوية الرسمية لدورها الفعال في دفع عجلة التنمية وازدهار الاقتصاد بالبلدان المستقبلة والأصلية على حد السواء، وايجاد آلية ناجعة تضمن التعامل مع المهاجرين بما يحفظ كرامتهم وانسانيتهم، ومنحهم حقوقهم الأساسية وعلى رأسها الحماية والصحة والتعليم.

وجاءت مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ضمن استراتيجيتها وشراكاتها مع المنظمات الإقليمية والدولية لنشر مبادئ السلام والتسامح ونبذ العنف والتطرّف، والتربية على حقوق الإنسان، ومنها الشراكة القوية مع منظمة اليونسكو، وفي إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان، الحاصل على جائزة اليونسكو للتربية على حقوق الإنسان.

الدكتورة/

هند عبد الرحمن محمد المفتاح

الدكتورة هند المفتاح من الكوادر القطرية الشابة، جرى اختيارها عضواً بمجلس الشورى. وتشغل الدكتورة هند المفتاح حالياً منصب نائب رئيس معهد الدوحة للدراسات العليا للشؤون الإدارية والمالية. وقد نالت درجة الدكتوراه من جامعة إكستر في بريطانيا عام ٢٠٠٤ في تخصص رأس المال البشري في دولة قطر، ولها عدد من الأبحاث والدراسات المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة في مجال تخصصها، في دراسة رأس المال البشري، وكفاءة التوظيف، بالإضافة إلى قضايا التعليم وسوق العمل في قطر. وكتبت الدكتورة هند عشرات المقالات في الصحف القطرية في القضايا محور اهتمامها.

شغلت الدكتورة هند عدة مناصب إدارية على مدى السنوات الماضية؛ إذ عملت مديرًا للموارد البشرية في جامعة قطر (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، ومستشارًا لنائب رئيس جامعة قطر للشؤون الإدارية (٢٠٠٩)، ومستشارًا لوزير التجارة والأعمال (٢٠١٠)، ومديرًا للموارد البشرية في شركة الريل (٢٠١٢)، ومديرًا تنفيذيًا للمركز الثقافي للطفولة (٢٠١٢-٢٠١٤)، وأستاذًا مشاركًا في جامعة قطر منذ عام ٢٠١٠. كما شاركت كعضو في عددٍ من اللجان على مستوى الدولة؛ أهمها لجنة تطوير جامعة قطر (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، وصلتك (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، واستراتيجية سوق العمل في قطر بالتعاون مع البنك الدولي (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، واستراتيجية التنمية الوطنية لقطر (٢٠٠٨). كما أنها ترأس جمعية المكتبات والمعلومات في قطر- قيد التأسيس- وعضوا في المنظمة العالمية لحماية الطفل وقد تم تصنيفها ضمن القيادات الأكثر تأثيرا للأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

محـــاور المقـــابلة

أولا: دور المـرأة القطريـة في دعـم مسـيرة التنميـة والتطويـر
مـا هـو رأيـك بتقلـد المـرأة القطريـة لمناصـب سياسـية ومجتمعيـة مهمـة، والى أي حـد يسـاهم ذلـك بدعـم مسـيرة التنميـة الشـاملة في البـلاد؟

في البداية، اسمح لي أن أوجه فائق التحية والتقدير لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى على منحي وأخوتي ثقته وتعييننا أعضاء بمجلس الشورى في دورة الانعقاد ٤٦ لمجلس الشورى. القرار الذي أدخل المرأة القطرية للعمل السياسي وأعتبره البعض قرار تاريخي أنصف المرأة مع التأكيد على الدعم السياسي الذي حصلت عليه منذ عقد التسعينات لتمكينها في كافة مجالات التعليم والعمل. ولهذا، فان انضمام المرأة القطرية لمجلس الشورى والسلك الديبلوماسي ما هو الا استكمالا للجهود السابقة التي أتخذتها الدولة نحو تمكين المرأة القطرية ودعمها سياسيا وتشريعيا مؤسسيا، بهدف الاستفادة من قدراتها في المساهمة السياسية والاقتصاديةبما يتوافق مع تحصيلها العلمي .

ومع ذلك، فما زال أمام المرأةالقطرية بعض التحديات التي قد تتطلب قرارا سياسيا أو تشريعيا لضمان تمكينها الوظيفي مثل تولي الحقائب الوزارية التي ما زالت تتأرجح ولا تكاد تزيد عن تمثيل يتيم في مجلس الوزراء في كل تشكيل أو تغيير له منذ التسعينات، علاوة على رفع نسبة مشاركتها وشغلها للمناصب التنفيذية القيادية سواء في القطاع الحكومي أم الخاص، ونفس الأمر ينطبق على عضوية مجالس ادارات المؤسسات والشركات العامة.

المرأة القطرية كانت وستظل شريكا فاعلا وأساسيا بل ومحركا في مسيرة التنيمة ولنا في صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر خير قدوة وأنموذجا ببصمات مميزة في التعليم والصحة والعمل الاجتماعي وغيره. ولعل أزمة حصار قطر ساهمت بشكل رئيسي في نضج المرأة القطرية سياسيا وفي اطلاق طاقاتها وقدراتها في الصمود بكرامة وأنجاز ، وما زال أمامها الكثير لتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والتي تركز على تمكين المرأة - الى واقع ملموس، خاصة وأن مشاركتها في عجلةالتنيمة يُعد مؤشرا عالميا هاما يُسترشد به في قياس وتقييم تقدم الأمم ونهوضها في أدلة التنمية البشرية.

الى أي حـد تسـاهم عضويتكـم في مجلـس الشـورى في دعـم دور المـرأة ومكانتهـا المجتمعيـة، وتعزيـز نقاشـات المجلـس المتعلقـة بالقضايـا ذات الطابـع الاجتماعـي والثقـافي وخصوصـا المتعلقـة بـدور المـرأة القطريـة؟

ان تعيين ٤ سيدات في مجلس الشورى ساهم في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع القطري بشكل عام والمجتمع الخارجي بشكل عام. لا أستطيع تقييم مدى اسهامنا في نقاشات المجلس واثراءه، ولكني أؤكد، ورغم حداثة التجربة، أننا نساهم في تعزيز نقاشات المجلس ليس فقط في القضايا ذات الطابع الاجتماعي والثقافي، بل وحتى القضايا ذات الطابع السياسي والاقتصادي وغيرها. ورغم أننا لم نناقش الكثير من قضايا المرأة والأسرة، بحكم كثرة وضغط القوانين والتشريعات المطلوب منا انجازها حينها في الدورة السابقة، الا اننا ناقشنا مثلا موضوع التقاعد الذي يمس المرأة والرجل على حد سواء، ووضع أبناء الأم القطرية لأباء من دول الحصار واجتمعنا بعددا من المسؤولين والضحايا لطرح الحلول لقضايا تعليم وعلاج وتوظيف أبناءهن. وبشكل عام، فأغلب القوانين التي نناقشها تمس المرأة بشكل مباشر في مختلف أدوارها مثلا كربة بيت أو أم أو موظفة أو مستثمرة أو غيره.

كيـف تـرى الدكتـورة هنـد المفتـاح المـرأة القطريةومشـاركتها السياسـية والمجتمعيـة بعـد ١٠ سـنوات؟

كما ذكرت أعلاه، بالرغم من ما بلغته المرأة القطرية من تحصيل أكاديمي ومهني الا انه ما زال دون الاستغلال والاستثمار الحقيقي لها. فمازالت مشاركتها في العمل السياسي دون المتوقع وبما يتوافق مع كفاءاتها وقدراتها، ولعل ذلك يعود الى بعض الاعتبارات الاجتماعية والثقافية. ورغم الدعم السياسي للمرأة القطرية الذي لولاه لما تمكنا من دخول مجلس الشورى بشكل خاص والمشاركة السياسة والمجتمعية بشكل عام، فان تعظيم المشاركة السياسية والمجتمعية للمراة القطرية قد يتطلب تدخلا حكوميا لضمان تواجدها في المشهد السياسي وعدم الاقتصار على تمكينها نظريا من خلال الدراسات والتقارير المحلية والدولية. فمثلا، لا نعني هنا بالمشاركة السياسة للمرأة القطرية فقط متابعة الشأن العام وبالذات ما يخص المرأة والأسرة، بل تمكينها من تولي الحقائب الوزارية

وشغل المناصب التنفيذية، وممارستها الكاملة لحق الترشيح والتصويت دون أي تأثير لاعتبارات اجتماعية أو ثقافية. ولعل هذا بدوره يستلزم مراعاة بعض الجوانب التشريعية الدائمة وليست المؤقتة لضمان الحد الأدنى لتمثيلها في مراكز صنع القرار وكذلك في البرلمان القادم. وكذلك، قد يتطلب الأمر جوانب مؤسسية لضمان تمكينها المهني دون التأثير على التزاماتها الأسرية مثل العمل الجزئي والعمل من المنزل وساعات العمل المرنة، وأيضا جوانب مجتمعية وثقافية واعلامية لتوسيع دائرة مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية بما يحقق الاستفادة القصوى من استثمار الدولة فيها وبما فيه المصلحة العامة للوطن.

ثانيا: أثر الحصار على الشؤون الثقافية والاعلام

هل أثر الحصار على فئات مجتمعية بشكل يفوق غيرها من الفئات (المرأة والطفل مثلا)؟ ولماذا؟

لعل ما يميز المجتمع الخليجي هو قوة وعمق أواصر الترابط المجتمعي عن طريق القرابة الممتدة والمصاهرة التي عززت من الروابط العائلية بين الأسر الخليجية، ناهيك عن الروابط والقواسم الاجتماعية والثقافية المشتركة الأخرى. للأسف أحدث الحصار شرخا كبيرا في النسيج المجتمعي ورغم حدوثه بنسب متفاوتة، الا انه كان ذو أثر كبير ومباشر جدا على هذه العلاقات ولا أبالغ في القول أنه أكثر عُمقا من الشرخ السياسي. فمثلا تضرر كثيرا من ابناء الأمهات القطريات تعليميا وصحيا ووظيفيا نتيجة عدم قدرتهم على تجديد وثائق السفر ومستندات أخرى ذات صلة وأهمية لاستكمال التعليم والعلاج والسفر والعمل نتج عنه تعطيل شؤونهم وحياتهم أن لم يكن ايقافها. وقد قرأنا واستمعنا لمئات القصص في هذا الشأن، قصص تجاوزت في قسوة تفاصيلها أبسط حقوق للانسان كفصل وابعاد الأم عن أبناؤها وحرمان الأبناء من الصلاة على موتاهم في دول الحصار!

ثالثا: معهد الدوحة للدراسات العليا

هل يحمل معهد الدوحة ضمن سياساته ما يعزز مشاركة المرأة وعملها داخل المعهد؟

معهد الدوحة للدراسات العليا هو مؤسسة أكاديمية مستقلة للتعليم والأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وعليه فمن الطبيعي اهتمام المعهد بتعزيز حقوق وفرص المرأة لتمكينها وتطويرها. إن كان المقصود بالسؤال نسبة مشاركة المرأة في البرامج الدراسية والعمل فهي نسب طيبة، حيث يبلغ عدد الطالبات ١٩٩ طالبة، ٨٤ منهم طالبات قطريات، كما أن عدد الموظفات الإداريات، بالإضافة للكادر الأكاديمي النسائي بلغ ٥٦ امرأة.

الى أي حد يساهم المعهد في سد احتياجات السوق القطري وتكوين جيل من الباحثين والكفاءات التي تساهم في تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠؟

تشكل رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ مُرشدا عمليا تدعمه توجيهات القيادة العليا للدولة، وتهدف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة ركائز تنموية أولها وأكثرها أهمية ركيزة التنمية البشرية. وبما أن معهد الدوحة للدراسات العليا يعمل لتحقيق غايات تعليميّة وبحثيّة، وخدمةً للمجتمع من خلال استجاتبه للحاجات الفكرية والاجتماعية والمهنية في قطر، وسعيه لتكوين جيلٍ جديدٍ من الأكاديميين والباحثين والمهنيين المستقلين فكريًّا، والمتمكّنين من الأدوات العلمية والبحثية المنهجية الحديثة، فانه يعتبر لاعباً أساسيا في المنظومة التعليمية المحلية المساهمة في بناء وتكوين رأس المال البشري القطري في المجال الأكاديمي.

تخرج من المعهد ٥٦ قطري. توزع الخريجون على عدة تخصصات أهمها الادارة العامة. الماجستير التنفيذي في الادارة العامة، العلوم السياسية، والعلوم الاجتماعية، السياسات العامة، اقتصاديات التنمية، الاعلام والدراسات الثقافية، ادارة النزاع وغيرها. يشكل الطلبة القطريين حاليا ٣٧ ٪ من اجمالي طلبة المعهد وما زلنا نسعى الى استقطاب المزيد وبالذات في برامج العلوم الاجتماعية والانسانية. الجدير بالذكر أن أغلب المشاريع البحثية للطلبة القطريين تولت قضايا محلية فمثلا، تناولت أحدى الخريجات القطريات في إدارة النزاع والعمل الإنساني وتناول موضوع «أثر التدابير التنظيمية القطرية على فاعلية الاستجابة الإنسانية للكوارث الدولية» (The Impact of Qatar Regulatory Measures On The Effectiveness Of Humanitarian Responses To International Disasters: A Focus On The Blockade Era)، أما في مجال الإدارة العامة فقد تمحورت بعض مواضيع التخرج - على سبيل المثال-

حـول: «رؤيـة نحـو تطويـر اسـتراتيجية التنميـة الوطنيـة ٢٠١١-٢٠١٦»، و «قيـاس مـدى الالتـزام بتطبيـق معايـير الشـفافية في الجمعيـات والمؤسسـات الخاصـة الخيريـة». أمـا في تخصـص العلـوم السياسـية فقـد تمحـورت بعـض أطروحـات الخريجـين القطريـين حـول مواضيـع مثـل: «المحـركات الرئيسـية الثـلاث للسياسـة الخارجيـة القطريـة» و «دور قطـر الخيريـة في تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة ٢٠٣٠ وتأثـيره عـلى السياسـة الخارجيـة القطريـة».

لقـد سـاهمت بعـض هـذ المشـاريع الى حـد مـا في تقييـم الأداء المؤسـسي للمؤسسـات التـي يعمـل بهـا الطلبـة والمسـاهمة في تطويـر أداؤهـا حسـب نتائـج أبحاثهـم الدراسـية بعـد رفعهـا الى المسـؤولين وصُنـاع القـرار بهـا. واود أن استرشـد هنـا بمشـاريع الطلبـة في مقـرر ادارة المـوارد البشريـة حيـث قامـوا بتفحـص وتقييـم قانـون المـوارد البشريـة في ربيـع ٢٠١٥، وتـم الانتهـاء الى ضرورة تعديـل بعـض مـواد قانـون المـوارد البشريـة الحكوميـة والـذي تـم بالفعـل.

مـا هـي أبـرز التطـورات الاكاديميـة في عمـل المعهـد مؤخـرا عـلى صعيـد التخصصـات، وأيـن سـيصل معهـد الدوحـة خـلال العامـين القادمـين؟

يقـدم معهـد الدوحـة للدراسـات العليـا حاليـا ١٥ برنامجـا في الفلسـفة، التاريـخ، علـم الاجتـماع والأنثروبولوجيـا، العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة ،الصحافـة والإعـلام والدراسـات، الثقافيـة، اللسـانيات والمعجميـة العربيـة ، الأدب المقـارن»، الإدارة العامـة ولاسياسـات العامـة واقتصاديـات التنميـة والماجسـتير التنفيـذي في الإدارة العامـة والماجسـتير المـزدوج في إدارة الأعـمال والإدارة العامـة. وكذلـك في علـم النفـس «بمسـاريه الإكلينيـكي والاجتماعـي والعمـل الاجتماعـي. وإدارة النـزاع والعمـل الإنسـاني. كـما سـيتم اطـلاق برنامـج جديـد في الدراسـات الأمنيـة والاسـتراتيجية العـام الأكاديمـي القـادم، علاوة عـلى سريـان عمـل اللجـان المختصـة لاطـلاق برنامـج الدكتـوراة وحقـوق الانسـان.

اطـلاق هـذه البرامـج لم يـأت مـن فـراغ أو رغبـة في انشـاء جامعـة للدراسـات العليـا لتكـون مجـرد رقـم لقائمـة المؤسسـات التعليميـة في قطـر أو المنطقـة، بـل أنطلقـت مـن رغبـة وحاجـة مُلحـة وقويـة لتكويـن جيـل جديـد مـن الأكاديميـين والباحثـين والمهنيـين المتسـلحين بقـوة التفكـير النقـدي ومهـارات التحليـل الموضوعـي والمتمكنـين مـن صنـع السياسـات والقـرارات، الأمـر غـير الممكـن تحقيقـه الا مـن خـلال التتقييـم والتطويـر المسـتمر للبرامـج الأكاديميـة مـن ناحيـة ومتطلبـات وتحديـات التنميـة في مجتمعاتنـا.

ورغـم أن معهـد الدوحـة مـا زال يعتـبر حديـث النشـأة، الا انـه بفضـل تضافـر الجهـود تمكـن مـن تحقيـق اهدافـه الرئيسـية بـل والتوسـع أكاديميـا وفقـا لمتطلبـات المرحلـة الراهنـة لمجتمعاتنـا. كأي مؤسسـة أخـرى تسـعى للتواجـد والتأثـير، فـان طموحنـا قـد لا يقـف عنـد مرحلـة معينـة، بـل قـد يتجـاوزه حسـب التحديـات المفروضـة علينـا، ولكننـا بـاذن اللـه عـلى ثقـة اننـا نسـير في الاتجـاه الصحيـح سـواء في المسـار الأكاديمـي أو البحثـي.

هـل يفكـر معهـد الدوحـة مسـتقبلا بإدخـال تخصصـات مثـل القانـون وحقـوق الانسـان ودراسـات المـرأة ضمـن برامجـه؟

نؤمـن في معهـد الدوحـة بالتكامـل وليـس التنافـس رغـم أن التنافـس أمـر صحـي جـدا للتطويـر المؤسـسي. ,لكـن مـا نعنيـه بالتكامل هنـا هـو عـدم التنافـس مـع جامعـات أخـرى تطـرح نفـس البرامـج الأكاديميـة وربمـا يفـسر هـذا تراجـع معهـد الدوحـة عـام ٢٠١٥ عـن اطـلاق برنامـج القانـون لتزامـن اطـلاق نفـس البرنامـج في جامعـة قطـر.

أمـا بالنسـة لدراسـات المـرأة فهـو غـير وارد في المرحلـة الحاليـة.

الجديـر بالذكـر وانـه رغـم عـدم وجـود تنسـيق مؤسـسي مقنـن بـين الجامعـات والمؤسسـات التعليميـة في قطـر، الا اننـا نقوم بالتشـاور مـع الجامعـات المماثلـة لتفـادي اطـلاق نفـس البرامـج وبنفـس المنهجيـة.

جـاري حاليـا دارسـة اطـلاق برنامـج حقـوق الانسـان والمتوقـع قريبـا، وأطلقنـا مؤخـرا برنامـج ماجسـتير «الدراسـات الأمنيـة النقديـة»؛ والـذي يعـد الأول مـن نوعـه في دولـة قطـر، وهـو كذلـك أول برنامـج دراسـات عليـا للدراسـات الأمنيـة النقديـة في المنطقـة العربيـة والـشرق الأوسـط.

ويهـدف معهـد الدوحـة مـن طـرح البرنامـج الى إعـداد جيـل جديـد مـن المفكريـن الاسـتراتيجيين، وخـبراء الدراسـات الأمنيـة العـرب، القادريـن عـلى التحليـل والتأثـير وتطويـر السياسـات الاسـتراتيجية - الأمنيـة وتنفيذهـا في بيئـة عالميـة متغـيرة وشـحيحة المـوارد، وخاصـة في القضايـا المتعلقـة بارتفـاع معـدلات العنـف السـياسي والإرهـاب، وانـدلاع الأزمـات والحـروب الإقليميـة بالوكالـة بالبعديـن الطائفـي والجهـوي في بعضهـا، وأزمـات الأمـن البيئـي والغـذائي، والتحديـات المسـتمرة للأمـن البـشري العربي.

من أجل تنمية نظيفة ومستدامة

بقلم: أ. هلا العلي

انتهت إدارة الرصد البيئي بوزارة البلدية والبيئة من إعداد «تقرير حالة البيئة في قطر»، وهو بمثابة تقييم للجوانب البيئية المختلفة، مثل جودة الهواء، والأراضي، والموارد المائية، وجودة المياه البحرية، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، ومصائد الأسماك، والنفايات؛ بالإضافة إلى الطاقة والصناعة.
وتعمل إدارة التغير المناخي التابعة لوزارة البلدية والبيئة على إعداد البلاغ الوطني الثاني لدولة قطر، تطبيقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي.
وتتمتع الأجهزة الحكومية بالشفافية في إطلاع الجمهور على المعلومات المتعلقة بالبيئة، حيث أصدر جهاز الإحصاء التابع لوزارة الإحصاء والتخطيط التنموي في دولة قطر، تقريراً أولياً للإحصاءات البيئة في دولة قطر، على موقعه الالكتروني، تضمن العديد من المعلومات حول المناخ، المياه، الهواء، النفايات، المحميات الطبيعية، والمؤشرات البيئية.
وأتى التقرير ليخدم تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١١-٢٠١٦، وصولاً إلى رؤية قطر ٢٠٣٠، والتي تعتبر ركيزة التنمية البيئية إحدى مكوناتها الرئيسية.
لقد كشف التقرير أن مستوى الملوثات في الهواء المحيط بالدوحة أقل بكثير من الحدود المسموح بها، باستثناء الجسيمات الدقيقة (العالقة).
وأشارت البيانات إلى زيادة في الجسيمات الدقيقة عن الحد المسموح به (٥٠ ميكرو غراماً لكل متر مكعب)، إذ بلغ أعلى متوسط ٢٦٩ ميكروغرام لكل متر مكعب. فيما يوجد غاز أول أكسيد الكربون بكميات ضئيلة جداً. وهذا أيضاً ما أكده تقرير الصحة العالمي ٢٠١٤.
كما أظهرت البيانات أن المتوسط السنوي لثنائي أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين أقل من الحد السنوي المسموح به. وفيما يخص الأوزون عند مستوى الأرض، فقد بلغ أعلى متوسط سنوي ٤٧,٥ ميكرو غرام لكل متر مكعب. ويعدّ أقل من الحد المسموح به وهو ١٢٠ ميكرو غراماً لكل متر مكعب.
كما يشير التقرير إلى أن مساحة المحميات الطبيعية الكلية في قطر تُشكل حوالي ٣٠ بالمائة من مساحة الدولة. في حين، تمثل مساحة المحميات البرية معظم مساحة المحميات، بواقع ٢٤ بالمائة من مساحة الدولة. فيما يبلغ عدد المحميات الطبيعية في دولة قطر ١٠ محميات منها محميتان مختلطتان، بحرية وبرية.
وظلت نسبة الأنواع المهددة بالانقراض من مجموع الأنواع كافة أقل من واحد بالمائة (٠,٧٪) خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٥).
وتشير البيانات حول وفرة مياه الشرب الآمنة للسكان، إلى توفير المياه المأمونة بنسبة ١٠٠٪ لجميع السكان، حيث تعتمد الدولة على مياه البحر كمصدر أساسي في توفير المياه العذبة. وقد قامت الدولة بإنشاء العديد من محطات تحلية المياه المالحة لسد احتياجات القطاعات المدنية من الماء. وحالياً يوجد ١٨ محطة للرصد المستمر لجودة الهواء المحيط بدولة قطر، ويتم تطويرها وزيادة عددها لتصل إلى ٢٣ محطة نهاية ٢٠١٨.

-دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:
وفقاً لاختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، فمن ضمن مهامها مراقبة مدى تطبيق الدولة لالتزاماتها في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها.
ولدى دولة قطر ٢٢ اتفاقية دولية خاصة بحماية البيئة، كان أخرها المصادقة بمرسوم أميري على اتفاق باريس حول التغير المناخي، بتاريخ ٢٠١٧/٠٦/٢٣.
كما تمارس اللجنة الوطنية اختصاصات شبة قضائية، متمثلة في تلقي المظالم والشكاوى الناتجة عن عدم تطبيق قانون أو إجراء، أو تضرر بعض المواطنين من التمييز في تطبيق القانون. وتقوم بدراسة هذه الشكاوى والتحقق منها، ثم مخاطبة الجهات المختصة بطلب تسويتها.

- ملاحظات لواضعي السياسات الصناعية
أصبح مفهوم الاستدامة البيئية مهيمنًا على القطاعين العام والخاص في دولة قطر خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم تأسيس العديد من شركات الطاقة -المدعمة من الدولة- وجرى العمل على توسيع البعض الآخر لإدرار عائدات كبيرة على البلاد.
وقد أدت الضغوط البيئية المتزايدة إلى إطلاق مبادرات جديدة في العديد من الشركات، حيث ضخت بعضها استثمارات كبيرة في استبدال التوربينات والمراجل والأفران القديمة لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وغير الدفيئة والتخلص من مياه الصرف.
وقد تبنت الشركات الجديدة- التي تأسست في العقد الأخير- أفضل التقنيات المتاحة (BAT)، وتُطبَق بها الآن أفضل المعايير البيئية العالمية.
وبالتزامن مع تبني الأهداف الوطنية التي تسعى لتقليل انبعاثات الغازات المتصاعدة من حرق الوقود، انضمت جميع شركات النفط والغاز للمبادرة الوطنية، وقامت بوضع الأهداف الخاصة بها وتخصيص الاستثمارات ورصد التغيرات السنوية. وحققت هذا المبادرة حتى الآن نجاحا ملحوظاً. فعلى سبيل المثال؛ يعتبر تحقيق فائض في الغاز الطبيعي وتقليل إنبعاثات الغازات من أهم نتائجها.

سياسة مناخية شاملة لكافة القطاعات
يتعيّن على الحكومة أن تسرع من خطواتها في وضع سياسة مناخية شاملة لجميع القطاعات مع التركيز بشكل خاص على الصناعات ذات الاستهلاك المرتفع للطاقة،

حيث يعتبر القطاع الصناعي المساهم الرئيسي المعوّل عليه في اقتصاد البلاد. وسوف يستمر في احتلال هذه المكانة خلال عقود عديدة قادمة.

ومن ثم، يمكن للحكومة والقطاع الصناعي إعداد خارطة طريق شاملة وتصميم إطار استراتيجي ضمن إطار السياسة المناخية الأوسع نطاقاً، كـ «استراتيجية الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري» على سبيل المثال.

وتهدف هذه الاستراتيجية لتقييم جميع الاحتمالات الخاصة بخفض معدلات الغازات الدفيئة في القطاع الصناعي، ووضع أهداف طموحة لتقليل انبعاث هذه الغازات على المدى الطويل والقصير.

بالإضافة إلى ذلك؛ ينبغي أن يركز الإطار الاستراتيجي على التغيرات الهيكلية المُحتملة في السوق العالمية. كما يجب أن يهتم أيضاً بالتغيرات التكنولوجية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والإصلاحات المؤسسية المحلية والسياسات ذات الصلة، والتي يمكن أن تساعد في الحد من انبعاث الغازات الدفيئة. ينبغي أن تعمل السياسة المناخية على تشجيع ابتكار وتطبيق التكنولوجيا ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة وما يتصل بها من آليات ومعايير وقواعد وتشريعات، بما يؤدي إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة في القطاع الصناعي بحلول ٢٠٥٠.

كما ينبغي أن تشتمل الأدوات التشريعية على الحد الأقصى للانبعاثات المسموح بها في القطاع الصناعي، ووضع نظام محلي يحدد التكاليف الاجتماعية والبيئية والضرائب المفروضة على الانبعاثات في هذا القطاع. وفعلياً؛ فقد بدأت آثار هذه الإجراءات في الظهور بالفعل بوضع «استراتيجية الموارد الطبيعية» الأولى.

ويجب على الحكومة المُضي قدماً تجاه هذه المسألة؛ وذلك عن طريق الإسراع في تشريع لوائح جديدة وإنشاء نظام دعم قوي للصناعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة مع ضمان الالتزام بالشفافية وتحمل المسؤولية.

مبادرة لرصد انبعاثات غاز الميثان

يعتبر غاز الميثان هو المصدر الرئيسي الثاني للانبعاثات الصادرة من منشآت إنتاج ومعالجة الغاز الطبيعي، حيث أخفقت العديد من الشركات في وضع إجراءات مناسبة لقياس ورصد حجم انبعاثات غاز الميثان المتصاعدة من منشآتها. وبناء عليه؛ يوصى أن تقوم وزارة الطاقة بإطلاق مبادرة لرصد حجم انبعاثات غاز الميثان، من مرحلة الاستخراج وحتى مرحلة الإنتاج، كما ينبغي أن تضع طريقة موحدة لتقدير نسبة الغاز المنبعث من المصادر المختلفة والإبلاغ عنها. ويمكن للوزارة أن تقوم بإعداد آلية دعم تتسم بالفعالية والأداء الجيد والشفافية وعدم النمطية، بهدف استخدام تلك الآلية من قبل الشركات (أصحاب الصناعات المتوسطة والصغيرة) التي تفتقر للقدرة المالية والفنية. وكما ذكرنا سابقاً؛ فإن بعض الشركات التي تدعم مكافحة الانبعاثات قامت - على استحياء - بإطلاق مبادرات لدعم هذا التوجه، إلاّ أن هذه المبادرات تتسم بالعشوائية وتفتقر إلى التناسق وآليات الرصد والتقرير. ولذلك؛ فإنه يجب العمل على تجميع تلك المبادرات وتطوير مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة وتحليلها.

وإلى وقتنا هذا؛ لم نشهد إلا مشروعاً واحداً معتمداً يمكن أن يندرج ضمن « آلية التنمية النظيفة» (CDM) وهو مشروع «حقول الشاهين النفطية لإستعادة الغاز والإستفادة منه»، الذي انطلق في عام ٢٠٠٧.

ولا يوجد تفسير واضح لعدم تقديم أو اعتماد مشروعات مماثلة تندرج ضمن مشاريع التنمية النظيفة غير هذا المشروع.

خفض انبعثات غازات الاحتباس الحراري

يجب على الحكومة أن تستغل جميع الفرص المُمكنة لخفض معدل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والعمل أيضاً على تحقيق فائض اقتصادي. ويجب الاعتراف بمجهودات وإنجازات هذه الشركات التي تعمل على ذلك لأنها واضحة كالشمس في كبد السماء، كما يجب على واضعي السياسات أن يستفيدوا من هذه الجهود ويقوموا بوضع المعايير والأهداف المحددة والجداول الزمنية الدقيقة لتنفيذ الأهداف.

ويمكن للهيئات المُختصة - بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ - أن تقترح السياسات وخطط العمل اللاّزمة، فيما يتعلق بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الدولة وإعداد قواعد البيانات، طبقاً لمتطلبات «اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي» وبروتوكول «كيوتو» الملحق بها.

وللأسف، لم تتم الاستجابة للقرار بشكل ملموس على أرض الواقع، حيث قامت دولة قطر بنشر بيان وطني واحد بهذا الشأن حتى الآن.

وبمجرد إطلاق شركة قطر للبترول مبادرة وضع السياسات المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة، فإن العديد من الشركات بدأت في السير على النهج نفسه، من خلال نشر بيانات انبعاثات الغازات في تقرير الاستدامة السنوي الخاص بها.

وعلى الجانب الآخر، لا تزال بعض الشركات ممتنعة عن تقديم تلك البيانات، وذلك يرجع إلى أن عملية التقرير عن تلك البيانات تعد عملية تطوعية ولا يوجد حافز لدى الشركات للقيام بها. وبناء عليه، فإننا نقترح أن تصدر وزارة البلدية والبيئة - بالاشتراك مع وزارة الطاقة والصناعة - مرسوماً لوضع إطار عمل يُلزم تلك الشركات بالكشف عن البيانات ذات الصلة بعملية رصد تلوث الانبعاثات الدفيئة وغير الدفيئة) انبعاثات غازات الاحتباس الحراري(؛ على أن يشمل هذا الإطار نظام مراقبة مصمم تصميماً جيداً، لضمان عنصري الشفافية وتحمل المسؤولية. بالإضافة إلى ذلك؛ فإن إطار العمل هذا سيساعد في تسجيل إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ومدى قدرة السياسات واللوائح وبدائل التكنولوجيا على مكافحة الانبعاثات.

وبفضل عمليات تسجيل انبعاثات الغازات، أصبح ممكناً ملاحظة فاعلية مبادرات إدارة الطاقة التي توفر الفرص وتشجع الشركات الأخرى على التعلم من أفضل الممارسات.

ويجب على الشركات التي ينبعث منها أكثر من ٢٥,٠٠٠ طن من غاز ثاني اكسيد الكربون أن تحدد كمية الغاز المنبعث منها وتتحقق منها وتنشرها في «نظام النافذة الواحدة»، لتمكين الوزارات والجمهور العام من الوصول إليها والاطلاع عليها.

حصار قطر و الجانب اللاإنساني

الدكتورة / امنة علي السويدي

منذ نشأة منظمة الأمم المتحدة نص ميثاقها على حظر استخدام أو حتى التهديد باستخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية، كما حث هذا الميثاق على ضرورة التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وطبقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، يعتبر حصار الدول هو عبارة عن نوع من الاجراءات التكميلية لأحكام الضغط على الدول الواقعة تحت العقوبة الاقتصادية كي لا تلتف على العقوبات المفروضة عليها. ومن هنا يتضح لنا أن الصورة المشروعة للحصار وفقاً لأحكام القانون الدولي، هي تلك التي تُطبق من قِبل مجلس الأمن الدولي طبقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، سواء تضمن استخدام القوة العسكرية (المادة ٤٢ من الميثاق) أو لم تتضمنها (المادة ٤١ من الميثاق). وتعتبر قرارات مجلس الأمن بشأن هذه التدابير مُلزمة للدول الأعضاء بالأمم المتحدة، وعليها تنفيذها من أجل استعادة السلم والأمن الدوليين. ومن أهم الأمثلة على ذلك، فرض مجلس الأمن الدولي الحصار على العراق عام ١٩٩٠ لضمان فعالية العقوبات الاقتصادية التي فرضها عليه، وكذلك الأمر بالنسبة لحالة فرض العقوبات على حكومة جنوب أفريقيا العنصرية عام ١٩٧٧.

ومنذ اندلاع الازمة السياسية بين دولة قطر ودول الحصار (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين ومصر)، تشهد منطقة الخليج العربي أسوأ تصدع في البيت الخليجي منذ غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، لقد مس قرار الحصار المفاجئ والغير المشروع قانونيا، ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الانسان، وأثر سلباً على كافة الجوانب الصحية والتعليمية والعملية والاجتماعية للمجتمع الخليجي بالإضافة الى المقيمين في المنطقة. وقد اتسمت الإجراءات التي اتخذتها دول الحصار بقسوتها وعدم إنسانيتها، حيث أشار تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي صدر في جنيف ديسمبر ٢٠١٧م، الى تأثير الأزمة الخليجية الراهنة على حقوق الإنسان، حيث تضمن هذا التقرير خلفية وجذور الأزمة الخليجية وما أثارته من قضايا أساسية تتعلق بحقوق الإنسان، والقيود المفروضة على حرية التعبير والحق في حرية التنقل والاتصال، بالإضافة الى التشتيت الأسري والقضايا المرتبطة بالجنسية والإقامة، والتأثير على الحقوق الاقتصادية والحق في الملكية والحق في الصحة، والحق في التعليم، كما أشار الى خطاب الكراهية والتحريض ضد القطريين في وسائل الإعلام الرسمية في دول الحصار.

الجوانب اللاإنسانية وتأثير الأزمة على حقوق الانسان:

لقد خلفت الاجراءات التعسفية التي اتخذتها دول الحصار العديد من الانتهاكات المتعلقة بحقوق الانسان، والتعايش السلمي لسكان المنطقة، فعلى سبيل المثال، أجبر الحصار الغير انساني المواطنين القطريين على مغادرة أرضي دول الحصار في مدة لا تتجاوز ١٤ يوما، تاركين وراءهم ذويهم وأعمالهم ووظائفهم وممتلكاتهم أو دراستهم قسراً، وكذلك أجبرت هذه الدول مواطنيها على مغادرة قطر كما أعلنت إجراءات عقابية كالسجن والغرامات المالية ضد كل من يتعاطف مع قطر.

لقد شكلت الإجراءات التي اتخذتها دول

الحصار في مجموعها حزمة من الانتهاكات للحقوق المدنية والسياسية (كالحق في التنقل والسفر وحرية اختيار مكان الإقامة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في العبادة وممارسة الشعائر الدينية، وحظر معاملة أي شخص معاملة قاسية أو مهينة أو حاطه بالكرامة)، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (كالحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في الملكية الخاصة، وحق الأسر في التمتع بالحماية ولم الشمل وحظر تشتيتها، والحق في التعليم)، بما يمثل انتهاكا صارخا لكل القيم والمبادئ التي أرستها الصكوك والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما يندرج ضمن إجراءات العقاب الجماعي ويرقى إلى جرائم الحرب الدولية، ولم تقف حدود تلك الانتهاكات عند المواطنين القطريين بل طالت المقيمين على أرض دولة قطر ومواطني دول الحصار المرتبطين بعلاقات معها.

وفيما يلي نورد التداعيات اللاإنسانية للحصار والتي شملت الانتهاكات الحقوق التالية:

أولا: الحق في التعليم

أجبر أكثر من ٢٥٠ طالب قطري كانوا على المقاعد الدراسية في دول الحصار على وقف دراستهم في منتصف العام الدراسي ليتمكنوا من العودة الى قطر قبل انتهاء المدة التي حددتها هذه الدول، وهي ١٤ يوما.

ثانيا: الحق في الملكية الخاصة والحرمان من التَّنقل والإقامة.

يمتلك العديد من أبناء منطقة الخليج العربي منازل ومصانع وشركات تجارية في قطر، كما يمتلك العديد من القطريين منازل ومصانع وشركات تجارية في دول الحصار، إلا أن الحصار ساهم في حرمان القطريين ومواطني دول الحصار من الدخول والتصرف، وممارسة الانشطة ضمن ممتلكاتهم، مما خلّف خسائر فادحة في الأموال والأملاك لآلاف الأشخاص. هذا ويقيم في دولة قطر١١٣٨٧مواطنا من دول الحصار الثلاث، كما يقيم نحو ١٩٢٧ قطرياً في تلك الدول ، وجميع هؤلاء تضرروا في نواحٍ مختلفة، وذلك بسبب فرض العودة عليهم قسراً إلى أوطانهم. ترتبط دولة قطر مع العالم الخارجي برياً بمعبر وحيد يمر عبر أراضي المملكة العربية السعودية، وقد تم إغلاق هذا المعبر بشكل كامل بقرار من السلطات السعودية، ولم يستثن أحدا من الراغبين في أداء فريضة الحج، حيث أن أعدادا كبيرة من أصحاب الدخل المحدود من المقيمين في دولة قطر، وبشكل خاص دول جنوب شرق آسيا، كانت تسافر عبر باصات الحملات البرية، أو بالسيارات، كونها أقل كلفة من رحلات الطيران الجوية، وتتضاعف التكلفة عندما يقرر عدة أفراد من عائلة واحدة الذهاب معاً، ومن هذا المنطلق فإن فتح المجال الجوي وحده لا يعني لهم شيئا، ولن يتمكن هؤلاء من الذهاب لأداء فريضة الحج.

تاريخ الإحصائية 4 اكتوبر 2018				
البلد التي قامت بالانتهاك	السعودية	الإمارات	البحرين	الإجمالي
عدد الحالات	763	500	88	1351

ثالثاً: تفكك الاسر المشتركة

أدى الحصار المفروض على دولة قطر إلى تفكك في الأسر المشتركة، كما خلف تداعيات نفسية واجتماعية واسعة لدى شريحة كبيرة من المواطنين القطريين ومواطني دول الحصار، فلم ترفع الدول المحاصرة الحصار في المناسبات والأعياد الدينية؛ والتي تعتبر مواسم عزيزة على قلوب الشعوب العربية والاسلامية والخليجية، كأيام عيد الفطر أو عيد الأضحى المبارك.

إضافة إلى كل ذلك، فقد منعت دول الحصار أيضا أي مواطن أو مقيم في دولة قطر من القيام بأية حوالات مادية أو

حتى بريدية، وبالتالي؛ لم تكتفي بتقطيع أواصر الأسر في المناسبات والأعياد الدينية، بل منعت مُعيلي الأسرة من تحويل أموال لزوجاتهم وأولادهم المشردين عنهم، وهذا انتهاك مضاعف وإعدام لجميع الأعراف الحقوقية.

ويرتبط مواطنو دول الخليج بعلاقات نسب وقرابة ومصاهرة تعود لمئات السنين، حيث تسبب طلب مغادرة المواطنين القطريين لدول الحصار وترحيل مواطني دول الحصار من دولة قطر أيضا بإيجاد أوضاع غير إنسانية تعدُّ انتهاكاً سافراً للقوانين الدولية، التي تمنع الترحيل الإجباري للعائلات وتشتيتها، وحرمان الأمهات والآباء من أبنائهم وأطفالهم.

إحصائيات حول الاسر المشتركة:

تاريخ الإحصائية 4 اكتوبر 2018				
البلد التي قامت بالانتهاك	السعودية	الإمارات	البحرين	الإجمالي
عدد الحالات	67	7	37	111

رابعا: الحق في العمل

نظراً للحصار المفروض على قطر فقد المئات من الأشخاص وظائفهم وهو ما أثر على معيشتهم وأوضاع أسرهم، كما أدى الحصار الى توقف جميع القوافل التجارية بين قطر ودول الحصار، وهو ما أدى إلى فساد آلاف الأطنان من المواد الغذائية والصحية التي لها مدة صلاحية معينة، وخسر مئات التجار مبالغ مالية كبيرة، إضافة إلى ذلك فإن عدداً كبيراً من المواطنين الموظفين في شركات عامة أو خاصة، أو حكومية.

إحصائيات حول الاسر المشتركة:

تاريخ الإحصائية 4 اكتوبر 2018				
البلد التي قامت بالانتهاك	السعودية	الإمارات	البحرين	الإجمالي
عدد الحالات	350	87	219	656

خامساً: انتهاك حرية الرأي والتعبير:

أعلنت دول الحصار اجراءات شديدة وقاسية وصلت إلى حدود غير مسبوقة، حيث قامت بإغلاق أو حجب وسائل الإعلام الممولة من قبل دولة قطر، بما فيها القنوات الرياضية، بل بلغ الأمر باعتبار مجرد التعاطف عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو ارتداء قميص نادي برشلونة أو باريس سان جيرمان جريمة يعاقب صاحبها.

هذا وقد سنَّت دولة الإمارات العربية المتحدة عقوبات تصل إلى السجن ما بين ٣ - ١٥ عاما وغرامة مالية تصل إلى ٥٠٠ ألف درهم لمجرد التعاطف مع دولة قطر، ولو بالكلمة أو الإعجاب أو التغريد على صفحات التواصل الاجتماعي، وهو ما يعتبر تهديدا غير مسبوق لحرية التعبير، وقد تلتها وزارة الداخلية البحرينية حيث هدَّدت بالسجن خمس سنوات، أما المملكة العربية السعودية فقد اعتبرت ذلك جريمة من جرائم الإنترنت.

سادسا: خطاب الكراهية والتحريض على العنف والعنصرية:

إذا قرر المواطن أو المقيم القطري أن يتجاوز جميع العراقيل المحسوبة والملموسة، وتحمل عبء التكلفة المادية والمعنوية الباهظة، فقد يصطدم بما لا تحمد عقباه من تعامل أو أفعال عنيفة، نظرا لكمية الحشد والتجييش والتحريض على العنف والكراهية والعنصرية المنتشرة في وسائل الإعلام السعودية، وفي صفحات التواصل الاجتماعي لأشخاص مقربين من السلطات السعودية، وذلك فقط لمجرد أنه يقيم في دولة قطر أو يحمل جنسيتها.

ولدى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان معطيات تشير إلى أن هناك شبكة من المحرضين على العنف، في دول الحصار ودولة مصر، تنسق أعمالها وخطابها، ومن أفظع ما وصلت إليه هذه الشبكة قيام بعض الإعلاميين المعروفين بقربهم

من النظام المصري الحالي بالتهديد وعلى الهواء مباشرة بارتكاب أعمال إرهابية تفجيرية داخل دولة قطر، بهدف زعزعة الأمن ونشر الفوضى، وإرهاب المقيمين، ودفع المستثمرين للرحيل، وإن عدم قيام السلطات المصرية بالتحقيق مع هذين الإعلاميين يشير إلى تورطها في ذلك، كما سجلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان استخدام دول الحصار للأطفال في خطاب التحريض داخل مسلسلات خليجية موجه للرأي العام الخليجي، وقد نشر بعض الإعلاميين أخبارا ومقالات وتغريدات ـــ تحتفظ اللجنة بنسخ منها ـــ عن نية قطر القيام باستهداف المملكة العربية السعودية، كل هذا يدفع المواطنين والمقيمين في دولة قطر للإحجام عن الذهاب للحج ويجعلهم يشعرون بالخوف والتهديد، وربما يتم اتهامهم بالإرهاب أو التحضير لتفجيرات، وغير ذلك مما تم الترويج له بشكل منهجي..

سابعا: الحق في أداء الشعائر الدينية

سجلت اللجنة الوطنية عشرات حالات الإهانة والطرد من الأماكن المقدسة بعد إعلان المملكة العربية السعودية قطع العلاقات مع قطر، حيث تم إلغاء حجوزات الفنادق، إضافة الى إجراءات تعسفية عنصرية ضد حامل الجنسية أو الإقامة القطرية، وبذلك تأثر صنفان: الأول: المتواجدون في الأماكن المقدسة، حيث اضطروا للعودة إلى قطر برحلات عبور استغرقت وقتا وجهدا وتكلفة اضعاف ما تحتاجه الرحلات المباشرة كما تأثر الراغبون بزيارة الأماكن المقدسة، حيث احتاج سكان دولة قطر من مواطنين ومقيمين أن يسافروا عبر بلدان أخرى.

إحصائية انتهاك الحق في أداء الشعائر الدينية

انتهاكات الحق في أداء الشعائر الدينية حتى تاريخ 4 اكتوبر 2018		
البلد الذي قام بالانتهاك	السعودية	الإجمالي
عدد الحالات	171	171

ثامنا: الحق في الصحة

لقد تضرَّر مئات الأشخاص المرضى القطريين الذين كانوا يتعالجون داخل مشافي دول الحصار بسبب الاجراءات التي اتخذتها هذه الدول، كما وتأثر مرضى هذه الدول من الذين كانوا يتلقَون العلاج داخل مشافي قطر أيضا، حيث طلبت دول الحصار مغادرة مواطنيها لقطر دون استثناء أو تمييز لحالات مرضية أو فئة كالنساء الحوامل، أو الأطفال وخصوصاً الرضع، أو الأشخاص ذوي الإعاقة. ان هذه الاجراءات التعسفية في حق المرضى تظهر الجانب اللاإنساني للحصار فطرد المرضى القطريين، من دول الحصار الثلاث بناء على خلاف سياسي لا ينبغي.

احصائيات انتهاك الحق في الصحة

تاريخ الإحصائية 4 اكتوبر 2018				
البلد التي قامت بالانتهاك	السعودية	الإمارات	البحرين	الإجمالي
عدد الحالات	19	4	15	38

تاسعا: الحق في التقاضي

إن ما حدث جراء الحصار الواقع على دولة قطر سبب الكثير من الانتهاكات والمخالفات التي تستوجب اللجوء إلى القضاء المحلي لدول الحصار لمعالجتها ومن هذه الانتهاكات: انتهاك الحق في الملكية لأصحاب الأملاك والأعمال التجارية وأصحاب القضايا أمام المحاكم في هذه الدول، والذين منعوا من إتمام إجراءات التقاضي، كل هؤلاء لهم الحق أو استكمال مجريات القضايا السابقة التي كانت مرفوعة والحق في التقاضي في الحقوق المنتهكة والقضايا المستجدة، وكذلك الأمر بالنسبة للتعليم والطلاب الذين كانوا يدرسون في دول الحصار ودفعوا رسوم الدراسة والبقاء في هذه الدول ولم تسترد حقوقهم، وكذلك ضحايا الحجوزات الفندقية والطيران التي تمت قبل الحصار وحرموا منها، ولم يتمكنوا من استرداد تكاليفها.

ان من أبرز أوجه هذا انتهاك حقوق الانسان هنا هو إعاقة المواطنين القطريين والمقيمين في دولة قطر من ممارسة حقهم في التقاضي أمام محاكم دول الحصار وتحديداً بدولتي الإمارات والسعودية، وعدم السماح لهم بالحضور أمام المحاكم نتيجة منعهم من دخول دول الحصار بما يمثل انتهاكاً لحقهم في التقاضي، وما يرتبط به من حقوق كالحق في الدفاع، إعاقة وكلائهم القانونيين ووضع الصعوبات أمامهم لمباشرة الدعاوى نيابة عنهم، رفض مكاتب المحاماة في دول الحصار في توكيل المتقاضيين القطريين والمقيمين لهم، وتقاعسها عن متابعة القضايا الموكلة بها بالفعل، عدم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح المواطنين القطريين، وإلغاء الأحكام الصادرة لصالح المواطنين القطريين والمقيمين نتيجة عدم تمكنهم من مباشرة دعاويهم وممارسة حقهم في التقاضي وفي الدفاع.

الخاتمة

مما تقدم نرى ان قرار الحصار ما اقترن به من إجراءات قسرية اتخذتها الدول المحاصرة لقطر يمثل عملاً عدوانياً وخروج على المبادئ الانسانية وقواعد العلاقات الدولية والتعاون والمبادئ العامة التي تحكم القانون الدولي، فقرار الحصار يخلف مبدأ عدم استخدام القوة والتهديد في العلاقات الدولية، كما انه يمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان لما اقترن به من إجراءات غير ضرورية لحقت الاذى بالمواطنين والمقيمين بدولة قطر.

مسؤولية المنظمات الدولية عن أعمالها والقضاء المختص بمنازعاتها

تناول المؤلف قواعد المسؤولية للمنظمات الدولية لما لها من أثر في القانون الدولي؛ خصوصا في ظل انتشار هذه المنظمات في ظل تيار العولمة وما الحقته من اضرار بالأخرين، ولذلك بالإمكان مقاضاتها ومساءلتها وفقا لأحكام المسؤولية في هذا المجال، وتأتي أهمية هذا الموضوع من أثره في القانون الدولي، خصوصا بعد تطور العلاقات الدولية والحاجة الى تطوير القانون الدولي بما يتلاءم مع هذه المستجدات.

يتضمن الكتاب أربعة فصول رئيسية: الأول يتناول نبذة تاريخية عن المنظمات الدولية وشخصيتها القانونية، والثاني: يتناول الأساس القانوني لمسؤولية المنظمات الدولية عن أعمالها، والثالث: أحكام مسؤولية المنظمات الدولية عن أعمالها، والأخير حول القضاء المختص بتسوية منازعات المنظمات الدولية، واشتمل كل فصل على مباحث ومطالب متعددة تعالج موضوعه.

كتاب غني بالمعرفة الحقوقية، ومرجع يستحق اعتماده كقاعدة نظرية في البحوث التي تعالج المواضيع ذات الصلة.

المؤلف: الدكتور عبد الملك يونس محمد

السنة: ٢٠١٧

الناشر: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع- عمّان، الأردن.

جرائم الاتجار بالبشر نطاق المواجهة الجنائية

تناول الكاتب في هذه الدراسة المناهج التشريعية المقارنة المرصدة في مواجهة جريمة الاتجار بالبشر، وذلك في إطار النصوص الناظمة لأحكام الاتجار بالبشر دون خروج عن قاعدة الشرعية الجنائية، خصوصا في ظل تفاقم هذه الظاهرة سنة بعد أخرى، وتتمثل إشكالية الدراسة في زاويتين: الأولى، إشكالية خطورة ظاهرة الاتجار بالبشر والتسليم بأنها تشكل تحديا أمام المجتمع الدولي وأعضاء هذا المجتمع، والثانية: إشكالية المواءمة بين النصوص التجريمية والعقابية الخاصة بهذه الجريمة بين التشريعات الدولية والوطنية، وتبحث الدراسة في هذا الصدد القانون الأردني بشكل خاص.

تتضمن الدراسة ثلاثة فصول رئيسية: الفصل التمهيدي الذي تناول مفهوم ظاهرة الاتجار بالبشر، والأول: الذي خصص لموضوع الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في مواجهة جرائم الاتجار بالبشر، والثاني: الذي خصص لعناصر الانموذج القانوني لجرائم الاتجار بالبشر، والثالث: الذي تناول السياسة العقابية في مواجهة جرائم الاتجار بالبشر.

دراسة مقارنة جديرة بالاهتمام لما تحتويه من معلومات ثرية مفيدة للباحثين المهتمين بهذا المجال.

المؤلف: أحمد نظام المجالي

السنة: ٢٠١٧

الناشر: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع- عمّان، الأردن.

تساؤلات حول قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم المؤسسات العقابية والاصلاحية:

١- هل يجوز الافراج عن المحبوس بسبب ظروفه الصحية؟

وفقاً للمادة رقم ٦٥ من قانون المؤسسات العقابية والاصلاحية أنه إذا تبين أن المحبوس قضائياً مصاب بمرض يهدد حياته، أو من شأنه أن يعجزه كلياً أو يهدد حياة الاخرين، يعرض على الطبيب لفحصه والتوصية بعلاجه، أو الافراج عنه، ويصدر قرار الافراج الصحي من النائب العام أو من ينيبه، بناءً على تقرير من مدير إدارة المؤسسات العقابية والاصلاحية، ويجب أن يتضمن قرار الافراج تكليف طبيب مختص بالكشف من المفرج عنه، مرة على الأقل كل شهر وتقديم تقرير عن حالته إلى ضابط المؤسسة العقابية والاصلاحية، فإذا تضمن التقرير زوال الأسباب الصحية التي دعت إلى الافراج، عرض التقرير على اللجنة الطبية لاعتماده.

٢- هل يجوز الافراج عن المحبوس تحت شرط؟

نعم يجوز، حيث أنه وفقاً للمادة رقم ٧٦ من قانون المؤسسات العقابية والاصلاحية، فإنه يجوز الافراج تحت شرط عن كل محبوس قضائياً إذا كان قد أمضى في المؤسسة ثلاثة أرباع مدة العقوبة، وتبين أن سلوكه أثناء وجوده في المؤسسة يدعو إلى الثقة في تقويم نفسه، وذلك ما لم يكن في الافراج عنه خطر على الأمن العام، ولا يجوز أن تقل المدة التي تقضي في السجن عن تسعة أشهر، ولا يجوز الافراج تحت شرط إلا إذا أدى المحبوس قضائياً الالتزامات المالية المحكوم بها عليه، وذلك ما لم يكن من المستحيل عليه الوفاء بها.

٣- هل يصدر عفو العقوبة أو تخفيفها؟

نعم، وفقاً للمادة رقم ٧٣ من قانون المؤسسات العقابية والاصلاحية، فإنه يصدر بالعفو عن العقوبة أو تخفيفها، قرار أميري، وتشكل بقرار من الوزير لجنة تتولى إعداد قوائم بأسماء المقترح الافراج عنهم في المناسبات الدينية والوطنية.

إعداد:
نايف مصبح الشمري
خبير قانوني

أهم القواعد بشأن تحقيق للأشخاص ذوي الإعاقة

مدير التحرير / جوهرة بنت محمد آل ثاني

تناولنا في الأعداد السابقة الحق في التعليم كمقوم أساسي من مقومات تحقيق التنمية المستدامة وبخاصة تنمية المجتمع ... ولفظ المجتمع هنا جاء على اطلاقه، أي دون تمييز بين أفراده على أساس اللون أو الجنس أو الحالة الصحية أو المادية للشخص .وما الحق في التعليم الا خدمة اجتماعية مثل عديد الخدمات الأخرى التي تلتزم الدولة بتقديمها لجميع أفراد المجتمع بما فيهم الأشخاص ذوي الاعاقة ،و أحقيتهم بالاهتمام والتمكين تحقيقا لتكافؤ الفرص مع باقي أفراد المجتمع و كخطوة أولى من خطوات التمكين الذي يعتبر نهجا ثوريا جديدا روجت له المبادىء التوجيهية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة التي أطلقت اشارة واضحة «للتحول النموذجي من النهج التقليدي المُوجه للأعمال الخيرية والقائمة على أساس طبي إلى نهج قائم على التمكين وحقوق الانسان.»

مع تسليط الضوء على القواعد المحددة بشأن تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الاعاقة فإنه يجدر بنا التوقف عند مفهوم تكافؤ الفرص الذي اعتبرته الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه عملية تكون من خلالها مختلف نُظم المجتمع والبيئة ،مثل الخدمات والأنشطة والاعلام والتوثيق ،متاحة للجميع ،ولا سيما الأشخاص ذوي الاعاقة كما يحيل أيضا الى مبدأ تساوي الحقوق لكون أن لاحتياجات كل أفراد المجتمع نفس القدر من الأهمية، وأن هذه الاحتياجات يجب أن تكون هي الأساس في رسم السياسات العامة و التخطيط

تكافؤ الفرص والمشاركة

للمجتمعات، وأنه يجب استخدام جميع الموارد بحيث تكفل لكل فرد ،فرصة المشاركة للجميع على قدم المساواة .

من هذا الاطار فإنه من الضروري ولأجل تحقيق تكافؤ الفرص والتجسيد الحقيقي للمساواة في المشاركة أن يتم العمل على عدة قواعد و شروط أساسية من أجل توفير نهج تمكيني لفئة الأشخاص ذوي الاعاقة وادماجهم في المجتمع وضمان توفر فرص المشاركة لهم وتتمثل هذه القواعد في التالي :

أولا - التوعية :

وهنا يجب العمل على توعية المجتمع وتوزيع المعلومات الكافية عن البرامج والخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الاعاقة وأسرهم ،و تشجيع الاعلام على تناول قضاياهم واحتياجاتهم واعطاء الصورة الايجابية عنهم و دعوة الأشخاص ذوي الاعاقة وأسرهم و المؤسسات التي تقدم الخدمات لهم بأهمية المشاركة و تذليل أي معوقات نحو توفر الفرص الممكنة والمتاحة دون أي شروط أو قيود، وبخاصة تجسيد مبدأ المشاركة والمساواة الكاملتين في برامج التعليم العام بكل جوانبها ،وتشجيع القطاع الخاص على ادراج التوعية بالأشخاص ذوي الاعاقة ضمن جوانب أنشطتهم بل وربطها مع مسؤوليتهم الاجتماعية.

ثانيا – الرعاية الطبية:

في هذا المستوى تعتبر الرعاية الصحية الفعالة قاعدة أساسية نحو تحقيق تكافؤ الفرص و المساواة في المشاركة للأشخاص ذوي الاعاقة بحيث ينبغي على الدولة تدبير برامج تستهدف الكشف المبكر للاعاقة وهو ما يؤدي الى تدبير وقائي من شأنه أن يخفف من حدة الاعاقة أو حتى ازالتها على أن تضمن هذه البرامج المشاركة التامة للأشخاص ذوي الاعاقة ومنظماتهم على صعيدي التخطيط والتقييم ويجب أن يتبع ذلك أيضا العمل على تدريب العاملين في المؤسسات المتداخلة في توفير خدمة المجتمعات المحلية على المشاركة في مجالات الكشف المبكر عن العاهات و توفير المساعدات الأولية وغيرها.

ثالثا – اعادة التأهيل:

من المهم في السياق التمكيني الذي نريد التأكيد عليه في هذا المنبر احداث برامج إعادة تأهيل وطنية لجميع فئات المعوقين. وينبغي أن يستند في إعداد هذه البرامج، الى الاحتياجات الفعلية للمعوقين والى مبدأي المشاركة والمساواة الكاملتين مما يتسنى لهم بلوغ مستوى أمثل في تحقيق استقلاليتهم وبالتالي تحقيق خطوة نحو تحقيق تكافؤ في الفرص و اغتنام فرص المشاركة كباقي أفراد المجتمع.

رابعا – خدمات الدعم:

تبرز في هذا المستوى من القواعد أهمية دور الدولة في استحداث وتوفير خدمات الدعم للمعوقين، وضمنها الامداد بالمعينات، وذلك لكي يتسنى لهم رفع مستوى استقلاليتهم في حياتهم اليومية وممارسة حقوقهم.

خامسا – فرص الوصول:

وهنا يتم اتخاذ التدابير اللازمة لازالة الحواجز التي تعترض سبيل المشاركة في مرافق البيئة المادية وذلك عبر وضع معايير ومبادئ توجيهية و سن تشريعات تكفل ضمان امكانية الوصول الى مختلف الأماكن في المجتمع، مثلا فيما يتعلق بالمساكن والمباني، وخدمات النقل العام وغيرها من وسائل النقل والشوارع وغير ذلك من عناصر البيئة الخارجية.

ان تطبيق هذه القواعد مجتمعة ومع رسم خطة وطنية تتداخل في تطبيقها عديد المؤسسات التي تعنى بتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الاعاقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومع توضيح مهام كل مؤسسة من هذه المؤسسات, سوف يؤدي ذلك الى دمج هذه الفئة وتمكينها بالكفاءة والفعالية اللازمة و بما يحقق لهم المشاركة والمساواة مع باقي أفراد المجتمع.

مقدمة تعريفية عن نموذج الالتماس

تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، بوصفها الجهة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الانسان بدولة قطر، بتلقي الشكاوى والتظلمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والعمل على حلها وانصاف الضحايا والمتضررين، ويُمثل هذا الالتماس شكلا من أشكال هذه التظلمات والشكاوى بحيث يمكن لمُقدمهِ تسجيل بياناته الشخصية و تقديم وصف لنوع وحيثيات عملية الانتهاك التي مست حقا من حقوقه وذلك يتسنى للجنة عبر خبرائها ومختصيها تكييف هذه الوقائع واتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع هذا الانتهاك.

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر

طلب التماس

رقم الالتماس		تاريخ التقديم	
نوع الالتماس		الموظف المختص	

بيانات صاحب الالتماس:

الإسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل / تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
اسم المستقدم		رقم الهاتف	
توقيع صاحب الالتماس			

بيانات مقدم طلب الالتماس (في حال من ينوب عن صاحب الالتماس في تقديم الطلب):

الإسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل / تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
اسم المستقدم		رقم الهاتف	
توقيع صاحب الالتماس			

- إجراءات قسم الإستقبال والتسجيل: اسم مدخل البيانات: _____ التاريخ: _____

التوقيع: _____